تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

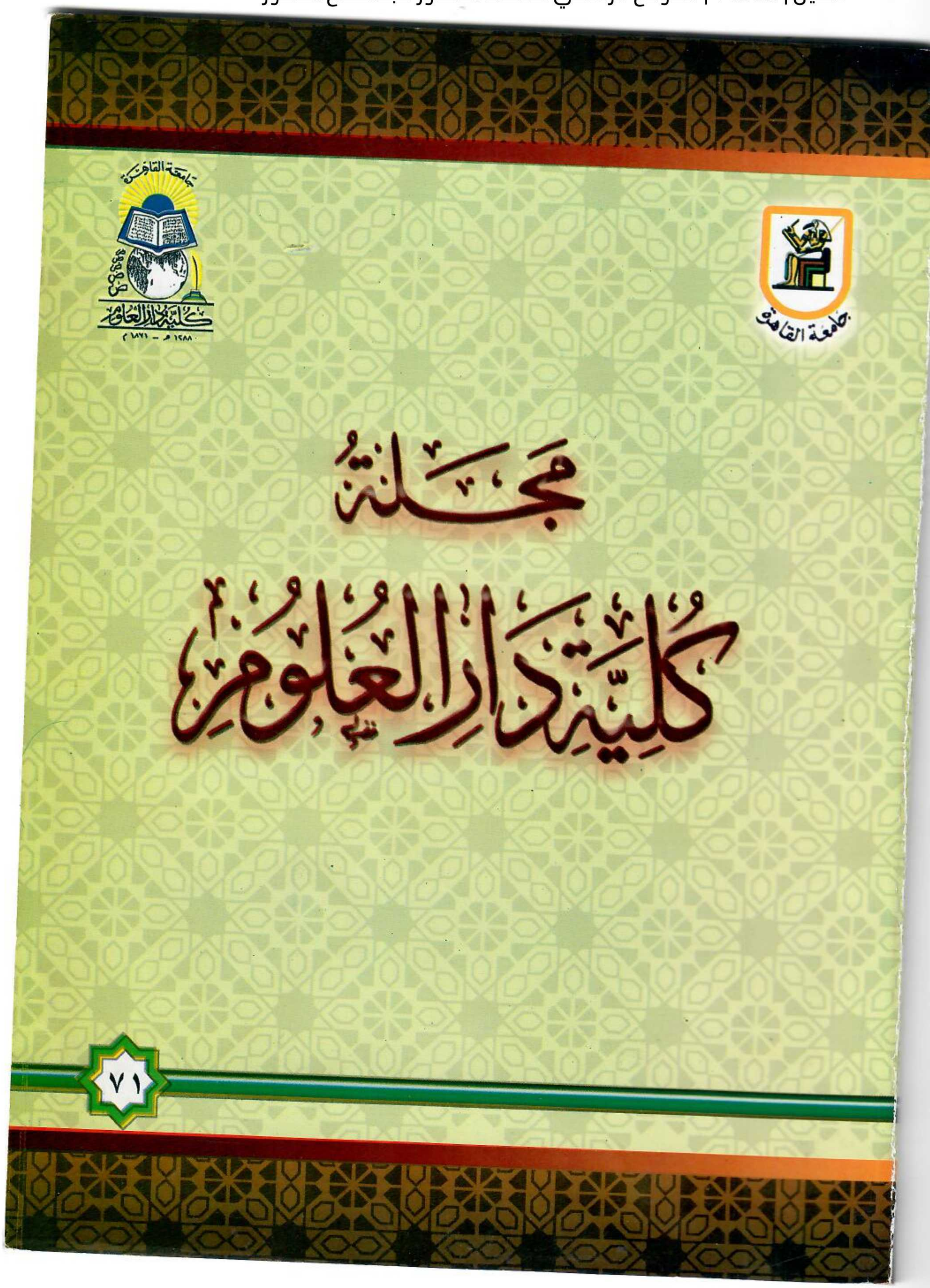

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

في هذا العدد

المقدمة

ابن فرج الجياني وكتابه الحدائق المختارات الأندلسية الأولى ..... أ. د. شعبان مرسى

توهم النحاة قدامى ومحدثين في تأويل عبارة سيبويه (ما أغفله عنك شيئا ، أي دَعِ الشك عنك) ..... أ. د. عبد الفتاح الحموز

مدى سلطه المساهمين في الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلية: دراسة فقهية مقارنة ..... د. علي إبراهيم الراشد

واجبات المضارب في سوق الأوراق المالية وحقوقه من وجهة الفقة الإسلامي .... د. علي عماش الشمري

الإنسان والبيان (بحث في العناصر والعلاقات المشتركة) ..... د. سعود حامد الصاعدي

أثر الأمراض المعدية في الخيار بين الزوجين وأحقية الحضانة ، والتحصينات الوقائية بالتشخيص المبكر ..... د. سالم بادي العجمي

صورة الممدوح في الشعر العربي في مصر في العصر العثماني ..... د. أحمد حامد محمد حجازي

قصائد النبوة عند عبد الله البردوني – جماليات الرؤية وشعرية الأداء ..... د. حسين بن حمد بن أحمد دغريري

الجمع بين الجمعة والعصر – دراسة فقهية مقارنة ..... د. سطام بن صالح النمي

أشكال التعالق النصي "قصيدة مضناك جفاه مرقدة" نموذجًا ..... د. مشاري الموسى

مفهوم القيمة في لغة الشعر – دراسة مقارنة ..... د. ثريا عبد الوهاب العباسي

حاجة العصر إلى علم المقاصد ..... د. محمد بن عبد العزيز اليمني

عناصر الاتصال اللغوى : دراسة تطبيقية فى رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ..... د. رضوان منيسي عبدالله جاب الله

الإنحراف الفكري وأثره على الأمن القومي ..... د. محمد فهد سمحان العجمي

حكم تعامل البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية بالصيغ الشرعية ..... د. عبدالله محمد الهزيم

تجسيد حلم العودة – قراءة نقدية في قصيدة الدار داري – لمحيي الدين الحاج عيسى . د. هدى بنت عبد الرحمن الدريس

آليات التشكيل في الرسالة الأندلسية – أنموذج من ثلاث ..... د. فرحان محمد عمار حمد المطيري

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

مجلـــة

كلية دار العلوم

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم

جامعة القاهرة

ديسمبر ٢٠١٣م

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

مجلة كلية دار العلوم

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم

هيئة التحرير

أ٠د٠ محمـــد صالـــح توفيـــــق — عميد الكلية "المشرف العام"

أ٠د٠ يسرى أحمد عبد الله زيدان — وكيل الكلية للدراسات العليا رئيس التحرير

أسرة التحرير

أ٠د٠ الطاهـــر أحمـــــد مكـــى — أ٠د٠ محمـــد السيـــــد الجليند

أ٠د٠ محمـــد حسن عبد العزيز — أ٠د٠ محمد عبد المجيـــد الطويـــل

أ٠د٠ عبـــد الله جمـــال الديـــن

تَوَهُّمُ النُّحاةِ قُدامَى ومُحْدَثِيْنَ
في تَأْوِيْلِ عبارَةِ سيْبَوَيْه
(ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئا، أَي دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ)

أ.د. عبد الفتاح الحموز(*)

المقدمة :

يُعَدُّ هذا القَوْلُ مِنَ المُشْكِلاتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي حاوَلَ القُدامَى تَأْوِيْلَ نَصْبِ (شَيْئاً) فيْهِ ، فذَهَبُوا مَذاهِبَ شَتَّى مِنَ التَّخْمِيْناتِ ، والتَّوَهُّماتِ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتْ ابْنَ فارِسٍ يَقُوْلُ : " لأَنَّا نَرَى عُلَماءَ اللُّغَةِ يَخْتَلِفُوْنَ في كَثِيْرٍ مِمَّا قالَتْهُ العَرَبُ ، فلا يَكادُ واحِدٌ مِنْهُمْ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ حَقِيْقَةِ ما خُوْلِفَ فيْهِ ، بَلْ يَسْلُكُ طَرِيْقَ الاحْتِمالِ ، والإِمْكانِ ، أَلا تَرَى أَنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ حَقِيْقَةِ قَوْلِ العَرَبِي في الإِغْراءِ ... ، وعَمَّا جاءَ في الحَدِيْثِ مِنْ قَوْلِهِ : كَذَبَ عَلَيْكُمُ الحَجُّ ... "(١) .

ومِمَّا يُوْسَمُ بالمُشْكِلِ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ : قَوْلُ أَبي جَهْلٍ : أَعْمَدُ مِنْ سَـيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، وغَيْرُهُ :

في تأْوِيْلِ هذا القَوْلِ ولا سِيَّما لَفْظَةُ (أَعْمَدُ) تأْوِيْلاتٌ لا تُنْبِئُ عَنْها هذِهِ اللَّفْظَةُ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتْ ابْنَ فارِسٍ يَقُوْلُ : " ومَعْلُوْمٌ أَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ لا تَدُلُّ على التَّفْسِيْرِ ، ولا تُقارِبُهُ ، فلَسْتُ أَدْرِيْ كَيْفَ هِيَ "(٢) .

(*) الأستاذ بجامعة الكويت .

(١) السيوطيّ ، المزهر : ١/٥٤ ، ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللّغة : ١١ .

(٢) مقاييس اللغة : ٤/١٤ .

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

وهذه اللَّفْظَةُ الَّتي اخْتُلِفَ في تَأْوِيْلِها تُطالِعُنا في ثَلاثَةِ أَقْوال[1] :

(١) قَوْلُ أَبي جَهلٍ في يَوْمِ بَدْرٍ وهُوَ صَرِيْعٌ حِيْنَ وَضَعَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ رِجْلَهُ على مُذَمَّرِهِ ؛ لِيُجْهِزَ عَلَيْهِ : أَعْمَدُ مِنْ سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، وأَنا أَعْمَدُ مِنْ كَذا .

(٢) قَوْلُ ابْنِ مَيَّادَةَ ، أَوِ ابْنِ مُقْبِلٍ :

تُقَدَّمُ قَيْسٌ كُلَّ يَوْمٍ كَرِيْهَةٍ ... ويُثْنَى عَلَيْها في الرَّخاءِ ذُنُوْبُها
وأَعْمَدُ مِنْ قَوْمٍ كَفاهُمْ أَخُوْهُمُ ... صِدامَ الأَعادِيْ حَيْثُ فُلَّتْ نُيُوْبُها

(٣) قَوْلُ العَرَبِ : أَعْمَدُ مِنْ كَيْلٍ مُحِقَ ، أَوْ : مُحِّقَ ، أَوْ : مُحِقٍّ .

وقَدْ عَدَّ ابْنُ سِيْدَه ما مَرَّ مِنْ شَواهدَ مِنْ بابِ اللُّغَةِ النَّادِرَةِ ، وعَدّه ابْنُ فارِسَ مِنْ مُشْكِلِ كَلامِ العَرَبِ الَّذي لَمَّا يُفَسِّرْهُ بَعْدُ القِياسُ ، ودَعا ابْنُ جِنِّيّ في (بابٌ فيْما يَرِدُ عَنِ العَرَبِيِّ مُخالِفاً لِما عَلَيْهِ الجُمْهُوْرُ)[2] إِلى إِحْسانِ الظَّنِّ بهذا العَرَبِيِّ إِذا كانَ القِياسُ يَعْضُدُهُ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مُخالِفٌ لِما عَلَيْهِ الجُمْهُوْرِ بقَيْدِ كَوْنِهِ فَصِيْحاً فيْ كُلِّ ما سَمِعَهُ ما عدا هذا القَدْرَ الَّذي سَمِعَه : " إِذا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ نُظِرَ في حالِ ذلِكَ العَرَبِيِّ ، وفيما جاءَ بِهِ ، فإِنْ كانَ الإِنْسانُ فَصِيْحاً في جَمِيْعِ ما عَدا ذلِكَ القَدْرَ الَّذي انْفَرَدَ بِهِ ، وكانَ ما أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ

---

(١) انظر : ابن ، فارس ، معجم مقاييس اللّغة : ١٤/٤ ، الصاحبي في فقه اللّغة : ١٢ / السيوطيّ ، المزهر في علوم اللّغة : ½ ، الزمخشري ، الفائق في غريب الحديث : ١٧/٢ ، الجوهري ، الصحاح (عمد) ، ابن سيده ، المخصّص : ٤٤/٤ ، الأزهريّ ، تهذيب اللغة ، عمد : ١٥٠/٢ ، أبو عبيد بن سلاّم ، غريب الحديث : ٥٤/٤ ، الخليل ، العين ، عمد : ٥٩/٢ ، ابن منظور ، لسان العرب (عمد) ، الزبيديّ ، تاج العروس ، عمد : ٤٢٠/٨ .

(٢) ابن جنّيّ ، الخصائص ، تحقيق النّجار ، القاهرة – الهيئة العامة للكتاب العربيّ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م : ١/ ٣٨٦ – ٣٨٩ .

القِياسُ إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ استِعْمالٌ إلاَّ مِنْ جِهَةِ ذلِكَ الإِنْسانِ – فإِنَّ الأَوْلَى في ذلِكَ أَنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ بِهِ ، ولا يُحْمَلَ على فَسادِهِ ، فإِنْ قِيْلَ : فمِنْ أَيْنَ ذلِكَ لَهُ ، ولَيْسَ مُسَوِّغاً أَنْ يَرْتَجِلَ لُغَةً لنَفْسِهِ ؟ قِيْلَ : قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ ذلِكَ قَدْ وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيْمَةٍ قَدْ طالَ عَهْدُها ، وعَفا رَسْمُها ، وتَأَبَّدَتْ مَعانِيْها ... قالَ أَبُوْ عَمْرِو بْنُ العَلاءِ : ما انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قالَتِ العَرَبُ إلاَّ أَقَلُّهُ ، ولَوْ جاءَكُمْ وافِراً لَجاءَكُمْ عِلْمٌ ، وشِعْرٌ كَثِيْرٌ ، فهذا ما تَراهُ ، وقَدْ رُوِيَ في مَعْناهُ كَثِيْرٌ . وبَعْدُ فَلَسْنا نَشُكُّ في بُعْدِ لُغَةِ حِمْيَرَ ، ونَحْوِها عَنْ لُغَةِ نِزارٍ ، فقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ اللُّغَةِ في لُغَتِهِمْ ، فيُساءُ الظَّنُّ فِيْهِ بِمَنْ سَمِعَ مِنْهُ ، وإِنَّما هُوَ مَنْقُوْلٌ مِنْ تِلْكَ اللُّغَةِ ..... فإِذا كانَ الأَمْرُ كذلِكَ لَمْ نَقْطَعْ على الفَصِيْحِ يُسْمَعُ مِنْهُ ما يُخالِفُ الجُمْهُورَ بالخَطَأِ ما وُجِدَ طَرِيْقٌ إِلى تَقَبُّلِ ما يُوْرِدُهُ إِذا كانَ القِياسُ يُعاضِدُهُ ، فإِنْ لَمْ يَكُنِ القِياسُ يُعاضِدُهُ ، فإِنْ لَمْ يَكُنِ القِياسُ مُسَوِّغاً لَهُ كَرَفْعِ المَفْعُوْلِ ، وجَرِّ الفاعِلِ ، ورَفْعِ المُضافِ إِلَيْهِ فَيَنْبَغِيْ أَنْ يُرَدَّ ، وذلِكَ لأَنَّهُ جاءَ مُخالِفاً للقِياسِ ، والسَّماعِ جَمِيْعاً ، فَلَمْ يَبْقَ لهُ عِصْمَةٌ تُضِيْفُهُ ، ولا مُسْكَةٌ تَجْمَعُ شَعاعَهُ .. "[1] .

وتَأْوِيْلُ النُّحاةِ تَدُوْرُ في فَلَكِ (أَعْمَدُ) ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُنْبِئَ عَنْهُ التَّرْكِيْبُ اللُّغَوِيُّ في هذِهِ الأَقْوالِ على وَفْقِ ما يَأْتِيْ :

(أ) المُرادُ مِنْ قَوْلِ أَبِيْ جَهْلٍ :

– هَلْ زادَ على هذا ؟ أَيْ هَلْ كانَ إِلاَّ هذا ، على أَنَّ المُرادَ : أَنْ يُهَوِّنَ على نَفْسِهِ ما حَلَّ بِهِ مِنَ الهَلاكِ .

– أَعْجَبُ ، على أَنَّ المُرادَ : هَلْ زادَ على هذا ؟

---

(١) ابن جنّيّ ، الخصائص : ١/٣٨٦ – ٣٨٩ .

- أَأَعْجَبُ مِنْ سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، على أَنَّ إِحْدَى الهَمْزَتَينِ حُذِفَتْ . وقَدْ عَدَّ ابْنُ فارِسٍ (أَعْجَبُ مِنْهُ) أَبْعَدَ مِنْ (هَلْ زادَ على هذا) .
- أَتَوَجَّعُ مِنْ أَنْ يَقْتُلَ القَوْمُ سَيِّدَهُمْ ، وأَشْتَكِيْ .
- أَغْضَبُ مِنْ سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، على أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَمَدَ عَلَيْهِ (غَضِبَ عَلَيْهِ).
- هَلْ زادَ على سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ أَيْ هَلْ كانَ إِلاَّ هذا ، على أَنَّ المُرادَ : لَيْسَ هذا القَتْلُ بعارٍ أَنْ يَقْتُلَهُ قَوْمُهُ (يُرِيْدُ أَنْ يُهَوِّنَ على نَفْسِهِ ما حَلَّ بِهِ مِنَ الهَلاكِ) .

ويَتَبَدَّى لي في تَفْسِيْرِ هذا القَوْلِ تأْوِيلٌ لا تَكَلُّفَ فِيْهِ ، وبَعِيْدٌ عَنْ تَوَهُّمِ دَلالَةٍ في فِعْلٍ تَكادُ تَكُوْنُ مَحْصُوْرَةً في ثَلاثَةِ أَقْوالٍ على وَفْقِ تَأْوِيْلِ النُّحاةِ ، وهُوَ أَنَّ أَصْلَهُ : أَنا أَعْمَدُ مِنْ سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، على أَنَّ المُبْتَدَأَ (أَنا) حُذِفَ اخْتِصاراً ؛ لأَنَّ المَقامَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهذا المُبْتَدَأُ الضَّمِيْرُ كِنايَةٌ عَنِ المُتَكَلِّمِ أَبِيْ جَهْلٍ ، وأَنَّ المَخاطَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ كما مَرَّ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ هُنالِكَ تَواصُلاً إِخْبارِيّاً بَيْنَ المُتَكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ فَضْلاً عَمَّا يَكْتَنِفُ هذا القَوْلَ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ تَداوُلِيَّةٍ ، فعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُتَكَلِّمَ صَرِيْعٌ فإِنَّ المَوْقِفَ لَيْسَ فِيْهِ إِذْلالٌ ، وتَذَلُّلٌ ، وخُضُوْعٌ ، ولكِنَّهُ يُوْمِئُ إِلى الشُّمُوْخِ ، والتَّعالِيْ ، والتَّفاخُرِ ، والشَّهامَةِ ، والمُرُوْءَةِ ، والعِناد ، والمُعادَاة ، على وَفْقِ أَخْلاقِ العَرَبِ في الجاهِلِيَّةِ ، وتَصَرُّفاتِهِمْ ، وعَلَيْهِ فإِنَّ (أَعْمَدُ) لَيْسَ فِعْلاً مُضارِعاً بَلْ اسْمُ تَفْضِيْلٍ مُشْتَقٌّ مِنْ : عَمَدَ للشَّيْءِ ، ولَهُ ، وعَمَدَهُ يَعْمِدُهُ (قَصَدَهُ) ، ومِنْهُ العَمُوْدُ، وهُوَ السَّيِّدُ المُعْتَمَدُ عَلَيْهِ في الأُمُوْرِ ، والشَّدائِدِ ، والمَعْمُوْدُ إِلَيْهِ ، أَوِ العَمِيْدُ ، كما في قَوْلِ الأَعْشَى[1] :

حَتَّى يَصِيْرَ عَمِيْدُ القَوْمِ مُتَّكِئاً بالرَّاحِ يَدْفَعُ عَنْهُ نِسْوَةٌ عُجُلُ

---

(١) انظر : الزَّبِيْدَيّ ، تاج العروس ، عمد ، ٤١٢، ٨ .

على أَنَّ المُرادَ بهذا القَوْلِ على وَفْقِ ما مَرَّ : أَنَّ أَباجَهْلٍ أَفْضَلُ ، وأَعْمَدُ (أَكْثَرُ رِئاسَةً ، واعْتِماداً علَيْهِ) مِنْ ذلِكَ السَّيِّدِ الَّذي قَتَلَهُ قَوْمُهُ في غَيْرِ مَيْدانِ المَعْرَكَةِ؛ لأَنَّ أَبا جَهْلٍ قُتِلَ في المَعْرَكَةِ ، والدِّفاعِ عَنْ قَوْمِهِ ، على أَنَّ الرَّسُولَ ، والمُسْلِمِيْنَ أَعْداؤُهُ ، وهُمْ في ذلِكَ كَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ قَوْمِهِ ، وأَنْ يُقْتَلَ في المَعْرَكَةِ أَشْرَفُ ، وأَوْلَى لَهُ . ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَتَخَلَّلَ هذِهِ المُناظَرَةِ بَيْنَ أَبِيْ جَهْلٍ ، وابْنِ مَسْعُوْدٍ غَضَبٌ مِنْ أَبيْ جَهْلٍ .

(ب) المُرادُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَيَّادَةَ :

- زِدْنا على أَنْ كَفَيْنا إِخْوانَنا .
- هَلْ زِدْنا على أَنْ كَفَيْنا إِخْوانَنا ، أَوْ قَوْمَنا .

والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذا القَوْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ المُرادَ : أَنا أَعْمَدُ مِنْ قَوْمٍ كَفاهُمْ أَخُوْهُمْ صِدامَ الأَعادِيْ ، على أَنَّ (مِنْ قَوْمٍ كَفاهُمْ ....) مُفَضَّلٌ علَيْهِ ، على أَنَّ المُتَكَلِّمَ يُخاطِبُ شَخْصاً آخَرَ ، أَوْ نَفْسَهُ مُتَفاخِراً بمَكانَتِهِ في قَوْمِهِ ، وهذا التَّفاخُرُ يَكْمُنُ في أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ ذلِكَ الرَّجُلِ الَّذي كَفى قَوْمَهُ صِدامَ أَعْدائِهِمْ بما يَتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ سِماتٍ .

(ج) أَعْمَدُ مِنْ كِيْلٍ مُحْقَ ، أَوْ مُحِّقَ ، أَوْ مُحِقٍّ :

- هَلْ أَزِيْدُ على أَنْ مُحِقَ كَيْلِيْ ؟ .
- هَلْ زادَ على ذلِكَ ؟ .
- هَلْ زادَ على هذا ؟.
- هَلْ زِدْنا على هذا ؟ .
- هَلْ زادَ على مِكْيالٍ نَقَصَ كَيْلُهُ ، وطُفِّفَ ؟ .

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ (أَعْمَدُ) فِعْلٌ مُضارِعٌ بمَعْنَى : أَزِيْدُ على ذلِكَ الشَّيْءِ مُسْتَفْهِمَا عَنْهُ ، على أَنَّ مُحْقَ مُخَفَّفاً بمعْنَى : نُقِصَ ، وطُفِّفَ ومَعْناهُ مُثَقَّلاً (مُحِّقَ) كذلِكَ مَصْحُوْباً بالمُبالَغَةِ الَّتي يُوْمِئُ إِلَيْها تَضْعِيْفُ عَيْنِهِ .

والقَولُ نَفْسُهُ عِنْدِيْ في تَأْوِيلِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (أَعْمَدُ) اسْمُ تَفْضِيلٍ يُعْرَبُ خَبَراً لمُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ : كَيْلِيْ أَكْثَرُ اعْتِماداً عَلَيْهِ ، أَوْ أَفْضَلُ مِنْ ذاكِ الكَيْلِ، أَوْ أَحَقُّ مِنْهُ ، وأَوْلَى ، وأَفْضلُ ، ولا مُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ الاسْتِفْهامِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ فيها مِنَ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ ، على أَنَّ المُتَكَلِّمَ إِمَّا أَنَّهُ يُخاطِبُ نَفْسَهُ الَّتي تَغَلَّبَ عَلَيْها في وَساوِسِها ، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ شَخْصاً آخَرَ يُحاوِلُ أَنْ يَتَّهِمَ هذا المُتَكَلِّمَ بِأَنَّ كَيْلَهُ نُقِصَ ، أَوْ طُفِّفَ ، وتُنْبِئُ هذِهِ المُناظَرَةُ ، أَوْ هذا التَّخاطُبُ عَنِ المُباهاةِ ، والتَّفاخُرِ ، والاعْتِداد بالخصالِ الحَمِيْدَةِ .

ومِمَّا عُدَّ مِنَ المُشْكِلِ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ : " ما أَغفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ " :

جاءَ هذا القَولُ في أَثْناءِ هذا النَّصِّ : " هذا بابٌ مِن الابْتِداءِ يُضْمَرُ فيهِ ما يُبْنَى على الابْتِداءِ : وذلِكَ قَوْلُكَ : لَولا عَبْدُ اللَّهِ لكانَ كذا ، وكذا . أَمَّا (لَكانَ كَذا ، وكَذا) فحَدِيْثٌ مُعَلَّقٌ بحَدِيْثٍ (لَوْلا) ، وارْتفعَ بالابْتِداءِ كما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهامِ ، كقَوْلِكَ : أَزَيْدٌ أَخُوْكَ ؟ إِنَّما رَفَعْتَهُ على ما رَفَعْتَ عليهِ : زَيْدٌ أَخُوْكَ ، غَيْرَ أَنَّ ذلِكَ استِخْبارٌ ، وهذا خَبَرٌ ، وكأَنَّ المَبْنِيَّ عليْهِ الَّذي في الإِخْبارِ كانَ في مَكانِ كذا ، وكذا ، فكَأَنَّهُ قالَ : لَولا عَبْدُ اللَّهِ كانَ بذلِكَ المَكانِ ، ولَوْلا القِتالُ كانَ في زَمَنِ كذا ، وكذا ، ولكِنْ هذا حُذِفَ حِيْنَ كَثُرَ اسْتِعْمالُهُمْ إِيَّاهُ في الكَلامِ كما حُذِفَ الكَلامُ مِنْ : إِمَّا لا ، زَعَمَ الخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ أَرادُوا : إِنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا ، وكذا إِمَّا لا ، ولكنَّهُمْ حذَفُوْهُ لكَثْرَتِهِ في كَلامِهِمْ . ومِثْلُ ذلِكَ : حينَئِذٍ ، الآنَ ، إِنَّما تُرِيْدُ : واسْمَعِ الآنَ ، وما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، فحُذِفَ هذا لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِمْ ... "[1].

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١٢٩/٢-١٣٠ .

(أ) النُّحاةُ القُدامَى وهذهِ العِبارَةُ :

لَعَلَّ مِنَ المُفِيْدِ أَنْ أُدَوِّنَ في هذا البَحْثِ آراءَ القُدامَى ، وتَأْوِيْلاتِهِمْ لهذا القَوْلِ الَّذي لا يَحْتاجُ إِلى هذِهِ التَّوَهُّماتِ ، والتَّخَيُّلاتِ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ :

(١) الأَخْفَشِ :

أَجابَ المازِنِيَّ الَّذي سَأَلَهُ عَنْ هذِهِ العبارَةِ : " أَنا مُنْذُ وُلِدتُ أَسْأَلُ عَنْ هذا "[١] ، وجاءَ في (أَخْبار أَبي القاسم الزَّجاجيّ) : " أَنا مُذْ عَقِلْتُ أَسْأَلُ عَنْ هذا فلمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ على الحَقِيقَة "[٢] .

وعَدَّ الأَخْفَشُ (ما) اسْماً مَوْصولاً لا تَعَجُّبِيَّةً ، يُعْرَبُ مُبْتَدَأً ، على أَنَّ المَعْنَى : الَّذي أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَمْرٌ مِنَ الأُمُوْرِ : " لَيْسَ هذا الكَلامُ بتَعَجُّبٍ ، إِنَّما مَعْنى الكَلامِ : الَّذي أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ قَلِيْلاً أَمْرٌ مِنَ الأُمُوْرِ ، فيكونُ خَبَرُ المُبْتَدَأ مُضْمَراً ، فيَكُوْنُ (ما) بتَأْوِيْلِ الَّذي على الخَبَرِ ، ثُمَّ يُقْبِلُ على صاحِبٍ لَهُ ، فيَقُوْلُ لَهُ : دَعْ عَنْكَ الشَّكَّ مِمَّا أَخْبَرْتُكَ بِهِ ؛ لأَنَّهُ حَقٌّ "[٣] .

(٢) الأَصْمَعِيُّ ، وأَبُو زَيْدٍ ، وأَبو مالِكٍ :

لَمْ يَسْتَطِعْ هؤلاءِ أَنْ يُفَسِّروا هذِهِ العِبارَةِ ، على وَفْقِ قَوْلِ المازِنِيِّ : "سَأَلْتُ الأَصْمَعِيَّ ، وأَبا زَيْدٍ ، وأَبا مالِكٍ عَنْهُ ، وقالوا : ما نَدْرِيْ ما هُوَ "[٤] .

---

(١) ابن قتيبة ، تَأْويل مشكل القرآن (القاهرة ، ١٩٥٤) : ٦٥ .

(٢) أَخْبار أَبي القاسم الزَّجَّاجيّ (الانترنت ، المكتبة الشّاملة) : ٦٣/١ .

(٣) أَخْبار أَبي القاسم الزَّجَّاجيّ (الانترنت ، المكتبة الشّاملة) : ١/ ٦٣ .

(٤) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ٦٥ ، الزَّبيديّ ، تاج العروس ، عقل : ٣٢/٣٠ – ٣٣.

(٣) يُونسُ بنُ حَبِيْبٍ :

ذَكَرَ أَنَّ مَنْ كانِ يَعْرِفُ تَأْوِيْلَ هذِهِ العِبارَةِ قَدْ ذَهَبَ : " ذَهَبَ مَنْ كانَ يَعْرِفُ هذا ، والسَّبَبُ في هذا هُوَ أَنَّ هذا كَلامٌ جَرَى كالمَثَلِ ، وفيهِ حَذْفٌ قَلَّ اسْتِعْمالُهُ مُظْهَراً ، فَمَضى مَنْ كانَ يَعْرِفُهُ "(١) .

(٤) السِّيرافِيّ :

ذَكَرَ تَفْسِيْرَ الزَّجَّاجِ لهذِهِ العِبارَةِ : " هذا الحرفُ ما فَسَّرَهُ مَنْ مَضَى إلى أَنْ ماتَ المُبَرِّدُ ، وفَسَّرَهُ أَبو إِسحق الزَّجّاج بَعدَ ذلكَ فقالَ : مَعْناهُ على كَلامٍ قَدْ تَقَدَّمَ ، كَأَنَّ قائلاً قالَ : زَيْدٌ لَيْسَ بغافِلٍ عَنِّيْ ، فقالَ المُجِيْبُ : بلى ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ، انْظُرْ شَيْئاً أي تَفَقَّدْ أَمْرَكَ ، فاحْتَجَّ بِهِ على الحَذْفِ ، يريدُ حَذْفَ (انظر) النَّاصب (شَيْئاً) "(٢) .

(٥) ابنُ فارِسٍ :

وَسَمَ هذِهِ العبارَةَ بأَنَّها مُشْكِلَةٌ : " قالَ ابْنُ فارِسٍ : في كِتابِ سيبويْهِ كَلِمَةٌ قَدْ أَشْكَلَ مَعْناها ، وهُوَ قَوْلُهُ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئا ، أَيْ : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، واضطَّرَبَ أَصْحابُهُ في تَفْسِيْرِهِ ، ولكنْ سَمِعْتُ أَبِيْ يَقُوْلُ : سَأَلْتُ أَبا عبدِ اللَّهِ محمد بن سعدان البَصِيْر النَّحْوِيّ بهمذان عَنْها، فقالَ : أَمَّا أَصْحابُهُ مِنَ المُبرِّد ، وغَيْرِهِ فَلَمْ يُفَسِّرُوْها ، وذَكَرَ مِنْهُمْ ناسٌ أَنَّ (ما) اسْتِفْهامٌ في اللَّفْظِ ، وتَعَجُّبٌ في المَعْنَى ، ويَنْتَصِبُ (شيئاً) بكَلامٍ آخَرَ ، كَأَنَّهُ قالَ : دَعْ شَيْئاً هُوَ غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِه ، ودَعِ الشَّكَّ في أَنَّهُ غَيْرُ مَعْنِيٍّ بِهِ ، فهذا أَقْرَبُ ما قِيْلَ في ذلِكَ "(٣) .

---

(١) أَخْبار أَبي القاسم الزَّجَّاجيّ (الانترنت ، المكتبة الشّاملة) : ٦٣/١

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٢/ ١٢٩ ، (الحاشية : ٢) .

(٣) الزَّبيديّ ، تاج العروس : ٥١٠/٤٠ (ما) .

(٦) ابْنُ جِنِّيٍّ :

ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ (شَيْئاً) لا يَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ غُفُوْلاً : " وَحكَى سيبويْهِ عَنْ قَوْلِ العَرَبِ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، قالَ ابْنُ جِنِّيٍّ : ولا يَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ (شَيْئاً) هُنا مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ غُفُوْلاً ، ونحو ذلك ؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ قَدِ اسْتَغْنَى بِما حَصَلَ فيهِ مِنْ مَعْنَى المُبالَغَةِ عَنْ أَنْ يُؤَكَّدَ بالمَصْدَرِ. قالَ : وأَمَّا قَوْلُهُم : هُوْ أَحْسَنُ مِنْكَ شَيْئاً ، فإِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على تَقْدِيْرِ : بشَيْءٍ ، فلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ أُوْصِلَ إِلَيْهِ ما قَبْلَهُ ، وذلِكَ أَنَّ مَعْنَى : هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ ، في المُبالَغَةِ كمَعْنَى : ما أَفْعَلَهُ ، فكما لَمْ يَجُزْ : ما أَقْوَمَهُ قِياماً ، كذلِكَ لَمْ يَجُزْ : هُوَ أَقْوَمُ مِنْهُ قِياماً ... "[1] .

(٧) ابْنُ مَنْظُوْرٍ :

عَدَّ تَفْسِيْرَ سيبَوْيْهِ للعِبارةِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً) بـــ : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ – غَيْرَ مُقْنِعٍ : " فَأَمَّا ما حكاهُ سيبوَيْهِ أَيْضاً مِنْ قَوْلِ العربِ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، فإِنَّهُ فَسَّرَهُ بقَوْلِهِ : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وهذا غَيْرُ مُقْنِعٍ ..... "[2] .

(٨) الزَّمَخْشَرِيُّ :

ذَكَرَ أَنَّ هذهِ العِبارَةَ مَثَلٌ ، وفَسَّرَها بقَوْلِهِ : " وَصَفَ إِنْساناً بالغَفْلَةِ ، فقالَ : ما أَغْفَلَهُ ، ثُمَّ قالَ للمُخاطَبِ : عَنْكَ شَيْئاً ، أَيْ : دَعْ عَنْكَ شَيْئاً مِنَ الشَّكِّ وإِنْ كانَ يَتَخالَجُ في صَدْرِكَ ، يُضْرَبُ للشَّدِيْدِ الغَفْلَةِ "[3] ، وما في هذا النَّصِّ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ (شَيْئاً) مَنْصُوبٌ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ : دَعْ ، على أَنَّ المُرادَ بَعْضُ الشَّكِّ ؛ لأَنَّ (مِنْ) لبيان الجِنْسِ ، أَوِ التَّبعِيضِ .

---

(١) الزَّبيديّ ، تاج العروس ، شيأ : ١/٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب (شيأ) .

(٣) الزّمخشريّ ، المستَقْصى في أمثال العرب : ٢،٣١٣ .

(٩) أَبو البركات الأَنْباريّ :

عَدَّ (شَيْئاً) في هذِهِ العِبارَةِ مَفْعُوْلاً بِهِ لفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ : انظرْ شَيْئاً على وَفْقِ المَقامِ ، أَوِ الحالِ : " وكذلِكَ قالُوا : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، وتَقْدِيْرُهُ : انْظُرْ شَيْئاً ، كَأَنَّ قائِلاً قالَ : ليسَ بِغافِلٍ عَنِّي ، فقالَ المُجِيْبُ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ : انظر شَيْئاً ، فحذَفَ ، والحَذْفُ في كَلامِهِمْ لدلالَةِ الحالِ ، وكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ أَكْثَرُ منْ أَنْ يُحْصَى "[1] .

وذَكَرَ أَيْضاً أَنَّ هذِهِ العِبارَةَ مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بابِ الغَلَطِ دُوْنَ أَنْ يَبَيِّنَ مَوْضِعَ الغَلَطِ ، أَوْ صِحَّتَهُ : " وأَمَّا ما حكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ : إِنَّكَ وزَيْدٌ ذاهِبانِ ، فقدْ ذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَبِ ، وهذا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ إِذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ ، فيَعْدِلُ عَنْ قِياسِ كَلامِهِ ، كما قالُوا : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، وكما قالَ زُهَيْرٌ ، أَو صرمة الأَنْصارِيُّ :

بَدا لي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئاً إِذا كانَ جائِيا

فَقالَ : سابِقٍ ، على الجَرِّ ، وكانَ الوَجْهُ : سابِقاً بالنَّصْبِ "[2] .

(١٠) المازِنيّ :

ذَهَبَ إِلى أَنَّ الناصِبَ لـ (شَيْئاً) على المَصْدَرِ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ (أَغْفَلَ) ، على أَنَّ الأَصْلَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ غَفْلَةً ، على أَنَّ هذا المَصْدَرَ حُذِفَ، ووُضِعَ مكانَهُ (شَيْئاً).

(١١) الزَّجّاجُ :

ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرَ مِنْ هذِهِ التَّأْوِيْلِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ نَوْعِ (ما) ، والعامِلِ في نَصْبِ (شَيْئاً) في هذِهِ العِبارَةِ ، والَّتي ذَكَرَها النُّحاةُ – شَيْئاً يَلِيْقُ بهذِهِ المَسْأَلَةِ إِلاَّ تَأْوِيْلَ أَبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ : " وكانَ الزَّجَّاجُ يَقُوْلُ : لَمْ أَرَ مِنْ هذِهِ

---

(١) أَبو البركات الأَنباريّ ، الإنصاف : ٧٣/١ .

(٢) أَبو البركات الأَنباريّ ، الإنصاف : ٧٣/١ .

التَّفاسِيْرِ شَيْئاً يَلِيْقُ بالمَسْأَلَةِ ، وإِنَّما شَرْحُها على الحَقِيْقَةِ على ما شَرَحَها لَنا أَبُوْ العَبَّاسِ المُبَرِّد ، قالَ : تَقْدِيْرُ الكَلامِ : أَنْ يَكُوْنَ رَجُلٌ لَهُ صَدِيْقٌ مُناصِحٌ لَهُ ، ولَهُ عَدُوٌّ مُكاشِحٌ لَهُ ، ومُظْهِرٌ لَهُ المَوَدَّةَ نِفاقاً ، ومُسِرٌّ العَداوَةَ ، فقالَ لَهُ صَدِيْقُهُ : إِنَّ فُلاناً عَدُوٌّ لَكَ ، فقالَ : ما هُوَ بعَدُوٍّ لي ، ولكِنَّهُ صَدِيْقٌ ، فَقالَ لَهُ : صَدِيْقُهُ في الحَقِيْقَة : هَيْهاتَ ، لَيْسَ الأَمْرُ كما قَدَّرْتَ ، وإِنَّهُ لَعَدُوٌّ عَلَيْكَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ ، فقالَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، أَيْ إِنَّ عَدُوَّكَ غافِلٌ عَنْكَ ، ولَوْ عَلِمَ أَنَّكَ هكذا واثِقٌ بِهِ لأَهْلَكَكَ ، ثُمَّ قالَ بَعْدَ ذلِكَ (شَيْئاً) ، فنَصَبَهُ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ كَأَنَّهُ قالَ : فَكِّرْ شَيْئاً ، وانْظُرْ شَيْئاً أَي إِنَّكَ لَوْ فَكَّرْتَ أَدْنَى فِكْرٍ ، ونَظَرْتَ أَدْنَى نَظَرٍ – بانَ لَكَ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِكَ ، ولَمْ تَرْكَنْ إِلَيْهِ بَعْدَ هذا ، وشَيْءٌ يُسْتَعْمَلُ مَوْضِعَ ما يَقِلُّ مِقْدارُهُ جِدّاً كَقَوْلِكَ : هذا الدِّينارُ يَزِيْدُ قِيْراطاً ، وحَبَّتَيْنِ ، فإِذا كانَ مِقْدارُ الزِّيادَةِ يَسِيْراً جِدّاً قِيْلَ : هذا الدِّيْنارُ يَزِيْدُ شَيْئاً ، وكذلكَ وَضْعُ الرَّجُلِ الشَّيْءَ في مَسْأَلَتِهِ مَكانَ : أَدْنَى نَظَرٍ ، وفِكْرٍ ، فغَمُضَ هذا الكَلامُ لَمَّا قَلَّ اسْتِعْمالُ هذا المُضْمَرِ الَّذي ذَكَرْناهُ في كَلامِهِمْ ، فهذا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ سيبَوَيْهِ يعقب : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، أَيْ دَعِ الشَّكَّ ، هذا واضِحٌ بَيِّنٌ ، وهُوَ مَعْنَى المَسْأَلَةِ في الحَقِيْقَةِ ، وهُوَ مِنَ المُضْمَراتِ الَّتي تَخْفَى على مَنْ لَمْ يَسْمَعْها مُظْهَرَةً ، أَلا تَرَى أَنَّ النَّاصِبَ لشَيْءٍ لَيْسَ المَذْكُوْرَ في أَوَّلِ الكَلامِ ، وإِنَّما ذَكَرَ سيْبَوَيْهِ هذا الكَلامَ في بابِ (لَوْلا) ، والمُضْمَر بَعْدَ هذا ، ونَظِيْرُهُ قَوْلُ العَرَبِ : كانَ ذلِكَ حينئِذٍ الآنَ ، أَلا تَرَى أَنَّ (حينَئِذٍ) زَمانٌ قَدْ مَضَى ، والآنَ زَمانٌ أَنْتَ فيهِ ، وإِنَّما مَعْنَى الكَلامِ : كانَ ذلِكَ حيْنَئِذٍ ، واسْتَمِعْ أَنْتَ إِلَيَّ الآنَ ، أَوَ لا تَرَى أَنَّ المُضْمَرَ الَّذي يَتَّصِلُ بِهِ (الآنَ) غَيْرُ الكَلامِ المَذْكُوْرِ أَوَّلاً ، وكذلِكَ المُضْمَرُ في باب (لَوْلا) ؛ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : لَولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ ، إِنَّما تَرْفَعُ زَيْداً بالابْتِداءِ ، ولا خَبَرَ لَهُ في

الظَّاهِرِ، وإِنَّما الخَبَرُ مُقَدَّرٌ ، مُضْمَرٌ ، والتَّقْدِيْرُ : لَوْلا زَيْدٌ أَهابُهُ ، وأُجِلُّهُ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ لأَكْرَمْتُكَ ... "[1] .

(١٢) أَبو الفَضْل الأَعْلَم :

ذَكَرَ المَقَّرِيُّ أَنَّ بَعْضَ الأُدَباء سَأَلَ الأُسْتاذَ أَبا الفَضْلِ الأَعْلَمَ عَنْ مَسائِلَ مِنْها : المَسْأَلَةُ الزُّنْبُوْرِيَّةُ المُقْتَرِنَةُ بالشَّهادَةِ الزُّوْرِيَّةِ الَّتي كانَتْ بَيْنَ الكِسائِيِّ ، وسِيْبَوَيْهِ ، أَوِ الفَرَّاءِ ، وعَنِ القَضاءِ بَيْنَهُما (كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُوْرِ فإِذا هُوَ هُيَ ، أَوْ : فإِذا هُوَ إِيَّاها) ، ونَسَبُ سِيْبَوَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَرِيْحاً ، أَوْ مَوْلًى ، وسَبَبُ لُزُومِهِ الخَلِيْلَ بْنَ أَحْمَدَ بَعْدَ أَنْ كانَ يَطْلُبُ الحَدِيْثَ، والتَّفْسِيْرَ ، وكِتابُ سِيْبَوَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَوَّلَ كِتابٍ ، أَوْ أَنَّهُ وَضَعَهُ بَعْدَ أَنْ ضاعَ أَوَّلُ كِتابٍ ، وغَيرِ ذلكَ ، على أَنَّ حَدِيْثَهُ عَنْ هذهِ العِبارَةِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً) جاءَ في أَثْناءِ ذِكْرِهِ للتَّأْوِيْلاتِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ المَسْأَلَةِ الزُّنْبُوْرِيَّةِ ولا سِيَّما المَحْذُوْفاتُ ؛ إِذْ يَعُدُّ (شَيْئاً) فيها مَفْعُولاً بهِ لفِعْلٍ مَحْذوفٍ تَقْدِيْرُهُ : تثبَّتْ شَيْئاً ، ودَعِ الشَّكَّ : " وشاهِدُهُ القُرْآنُ في الحَذْفِ ، واستِعْمالُ العَرَبِ النَّظائِرَ ، وهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، فمِنْها قَوْلُهُمْ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، أَي : تثبَّتْ شَيْئاً، ودَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وقَوْلُهُم لِمَنْ أَنْكَرَ عليْهِ ذِكْرَ إِنْسانٍ ذَكَرَهُ : مَنْ أَنْتَ زَيْداً، أَيْ : مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً ، ورُبَّما قالُوا : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، بالرَّفْعِ ، على تَقْدِيْرِ : مَنْ أَنْتَ ذِكْرُكَ زَيْدٌ ، فحَذَفُوا الفِعْلَ مَرَّةً ، وحَذَفُوا المُبْتَدَأَ أُخْرَى ، وأَبْقَوْا خَبَرَهُ ، كُلُّ ذلِكَ اخْتِصارٌ لعِلْمِ المُخاطَبِ بالمَعْنَى ، وكذلِكَ قَوْلُهُمْ : هذا ولا زَعَماتِكَ ، أَيْ : هذا القَوْلُ ، والزَّعْمُ الحَقُّ ، ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِكَ ، فحذَفَ هذا

---

(١) أَخْبار أَبي القاسم الزَّجَّاجيّ (الانترنت ، المكتبة الشّاملة) : ٦٣/١ .

لعِلْمِ السَّامِعِ مَعَ تَحَصُّلِ المَعْنَى ، وقيامه عِنْدَ المُخاطَبِ ، والحَمْلُ في كَلامِهِمْ على المَعْنَى أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى ... "[1] .

وتُرْوَى هذه العِبارَةُ باستِبْدال (أَعْقِلُهُ) بـ (أَغْفَلَهُ) ، كما ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ : " وقَوْلُ الجَوْهَرِيِّ نَقْلاً عَنْهُمْ : ما أَعْقِلُهُ عَنْكَ شَيْئاً، أَي : دَعْ عَنْكَ الشَّكَّ ، هذا حَرْفٌ رَواهُ سيْبَوَيْهِ في بابِ الابْتِداءِ يُضْمَرُ فيْهِ ما بُنِيَ على الابْتِداءِ، كَأَنَّهُ قالَ : ما أَعْلَمُ شَيْئاً مِمَّا تَقُولُ ، فدَعْ عَنْكَ الشَّكَّ ، ويَسْتَدِلُّ بهذا على صِحَّةِ الإِضْمارِ في كَلامِهِمْ للاخْتِصارِ ، وكذلِكَ قَوْلُهُمْ : خُذْ عَنْكَ ، وسِرْ عَنْكَ ، وقالَ بَكْرٌ المازِنِيُّ : سَأَلْتُ أَبا زَيْدٍ ، والأَصْمَعِيَّ ، والأَخْفَشَ ، وأَبا مالِكٍ عَنْ هذا الحَرْفِ ، فقالُوا جَمِيْعاً : ما نَدْرِيْ ما هُوَ ، وقالَ الأَخْفَشُ : أَنا مُنْذُ خُلِقْتُ أَسْأَلُ عَنْ هذا . قالَ ابْنُ بَرِّيٍّ : هذا تَصْحِيْفٌ ، والصَّوابُ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، بالفاءِ والغَيْنِ ، وهكذا رَواهُ سيبويْهِ ، وهكذا صَرَّحَ بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ إِسْماعِيْلُ بن محمّد بنِ عَبْدُوْس النِّيْسابُوْرِيّ أَنَّهُ تَصْحِيْفٌ ، والمَسْمُوْعُ بالغَيْنِ ، والفاءِ ، كذا بخَطِّ أَبي سَهْلٍ الهَرَوِيّ، وأَبي زَكَرِيّا "[2] .

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ :

(١) أَنَّ بَعْضَ النُّحاةَ بَعْدَ سيبَوَيْهِ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ أَنْ يَتَوَصَّلُوا إِلى تَأْوِيْلٍ لهذِهِ العِبارَةِ مِنْ حَيْثُ نَصْبُ (شَيْئاً) ، وتَبَيُّنِ الوَشِيْج بَيْنَ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ) و(دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ) ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى بوُضوْحٍ في قَوْلِهِمْ : ما نَدْرِي ما هذا ، وأَنا مُنْذُ وُلِدْتُ أَسْأَلُ عَنْ هذا ، وهذا الحَرْفُ ما فَسَّرَهُ مَنْ مَضَى إِلى أَنْ ماتَ المُبَرِّدُ ، وذَهَبَ مَنْ كانَ يَعْرِفُ هذا ، والسَّبَبُ في هذا هُوَ أَنَّ هذا

---

(١) المقّريّ ، نَفْح الطيب مِن غُصن الأندلس الرّطيب (المكتبة الشّاملة ، الشّبكة العنكبوتيّة) : ٤/ ٨٣ - .

(٢) الزَّبيديّ ، تاج العروس ، عقل : ٣٠/٣٢ - ٣٣ .

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

كَلامٌ جَرَى كالمَثَلِ ، وأَنا مُذْ عَقِلْتُ أَسْأَلُ عَنْ هذا فلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ على الحَقِيقَةِ .

ولَعَلَّ تَصرِيْحَ هؤُلاءِ بما مَرَّ يُنبِئُ عَنْ عَجْزِهِمْ عَنْ التِماسِ التَّأْوِيْلِ المُناسِبِ الَّذي يَسْتَطِيْعُوْنَ بِهِ أَنْ يُزِيْلُوا ما يُسَيْطِرُ على هذهِ العِبارَةِ مِنَ الغُمُوْضِ الَّذي يَكْمُنُ في خَفاءِ المَعْنَى ، واسْتِعْصاءِ التَّأْوِيْلِ ، على الرَّغْمِ مِنْ تَطَوُّرِ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ الَّذي يُطالِعُ القارِئَ في كَثْرَةِ التَّأْوِيْلاتِ ، والتَّخْمِيْناتِ .

وللنُّحاةِ في كُلِّ شاهِدٍ يُعَدُّ على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ ، أَوِ الصَّرْفِيِّ وَسائِلُ لإِخْضاعِهِ ولَوْ قَسْراً لسُلْطانِ القاعِدَةِ ، ومِنْ هذهِ الوَسائِلِ : الوَسْمُ بالشُّذُوْذِ ، أَوِ الغَلَطِ ، أَوِ التِماسُ وَجْهٍ تَأْوِيْلِيٍّ ، أَوْ أَنَّ هُناكَ لُغَةً أُخْرَى ، أَوْ الحَمْلُ على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ ، أَوْ أَنَّ القارِئَ ، أَوِ المُتَكَلِّمَ لا يَعْرِفُ العَرَبِيَّةَ تَماماً ، أَوْ أَنَّ المَعْنى لا يَسْتَقِيْمُ في هذا القَوْلِ ، أَوْ أَنَّ هذا يَجُوْزُ على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ ، أَوْ أَنَّ هُنالِكَ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَشْهَدُوْنَ بصِحَّةِ هذا الشَّاهِدِ ، على أَنَّ هؤُلاءِ يُمْكِنُ عَدُّهُمْ مِنْ بابِ شُهَّادِ الزُّوْرِ عِنْدَ بَعْضٍ ، كما في المَسْأَلَةِ الزُّنْبُوْرِيَّةِ، وغَيْرِ ذلِكَ .

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما مَرَّ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[1] :

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

بِنَصْبِ (مِثْلَهُمْ) ؛ على خَبَرِ (ما) الحِجازِيَّةِ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ على اسْمِها (بَشَرٌ) ، وهذا على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ في هذهِ المَسْأَلَةِ ، وعلَيْهِ فلا بُدَّ أَنْ يَنْتَصِرَ النُّحاةُ للأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ مُطَّرِداً ، وهُوَ أَصْلٌ مِعْيارِيٌّ مُعَزَّزٌ بالشَّواهِدِ مِنَ القُرْآنِ ، وقِراءاتِهِ ، وكَلامِ العَرَبِ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ .

---

(١) انظر : الصَّبَّان ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ : ٢٤٨/١ .

ومِنْ وَسائِلِ الحِفاظِ على الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي يَهْدِمُهُ هذا الشَّاهِدُ : الوَسْمُ بالشُّذُوْذِ ، أَوِ النُّدْرَةِ ، أَوِ الغَلَطِ ، أَوْ أَنَّ الفَرَزْدَقَ التَّمِيْمِيَّ أَرادَ أَنْ يَتَكَلَّم باللُّغَةِ الحِجازِيَّةِ دُوْنَ أَنْ يَعْرِفَ قُيُوْدَ إِعْمالِ (ما) الحِجازِيَّةِ ، ومِنْ هذِهِ القُيُوْدِ أَلاَّ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ ، أَوْ مَعْمُوْلُهُ على الاسْمِ ، والتِماسُ وَجْهٍ تَأْوِيْلِيٍّ ، كالنَّصْبِ على الحالِ ؛ لأَنَّ (مِثْلَهُمْ) نَكِرَةٌ على الرَّغْمِ مِنْ إِضافَتِها إِلى مَعْرِفَةٍ ، على أَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ لـــ (بَشَرٌ) النَّكِرَةِ تَقَدَّمَتْ عليها ، ولِذلِكَ أُعْرِبَتْ حالاً ، أَوِ النَّصْبِ على الظَّرْفِ ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : وإِذْ ما مَكانَهُمْ بَشَرٌ (في مِثْلِ حالِهِمْ)، أَوْ أَنَّها مَبْنِيَّةٌ على الفَتْحِ لإِضافَتِها إِلى مَبْنِيٍّ ، على أَنَّها في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الخَبَرِ، أَوْ أَنَّها حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ المَحْذُوْفِ ، والتَّقْدِيْرُ : مَوْجُوْدٌ ، أَوْ أَنَّها خَبَرُ (ما) الحِجازِيَّةِ على الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِ هذا الخَبَرِ إِذا كانَ ظَرْفاً ، أَوْ مَجْرُوْراً ، على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ . والأَوْلَى عِنْدِيْ إِعْمالُها أَيّاً كانَ الخَبَرُ .

(٢) أَنَّ شَكَّ بَعْضِ القُدامَى في تَفْسِيْرِ سِيْبَوَيْهِ لهذِهِ العِبارَةِ ، ووَسْمَهُ بغَيْرِ المُقْنِعِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ هُناكَ غُمُوْضاً في هذا التَّفْسِيْرِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَفْرِضُ على القارِئَ أَنْ يَرْجِعَ النَّظَرَ في هذِهِ العِبارَةِ شاكّاً في حَرَكَةِ (شَيْئاً) الإِعْرابِيَّةِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَسْهَمَتْ في غُمُوْضِها ، والْتِباسِها ، وهُوَ غُمُوْضٌ أَسْهَمَ في اسْتِعْصاءِ التَّأْوِيْلِ ، أَوْ تَوَهُّمِ تَأْوِيْلاتٍ لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ .

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الشَّكَّ أَنَّ هُنالِكَ رِوايَةً أُخْرَى تَكْمُنُ في اسْتِبْدالِ (أَعْقَلُهُ) بـــ (أَغْفَلَهُ) على الرَّغْمِ مِنْ وَسْمِ هذا الاسْتِبْدالِ بالتَّصْحِيْفِ . ويُعَزِّزُهُ أَيْضاً تَصْرِيْحُ بَعْضِ النُّحاةِ بعَجْزِهِمْ عَنْ تَفْسِيْرِها .

(٣) أَنَّ بَعْضِ النُّحاةِ رَغِبَ في أَنْ يُوَظِّفَ التَّداوُلِيَّةَ في فَهْمِ ما تُنْبِئُ عَنْهُ هذِهِ العِبارَةِ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ الْتِماسِ وَجْهٍ تأْوِيْلِيٍّ يُخَلِّصُها مِنَ الغُمُوْضِ ، والالْتِباسِ ، كما مَرَّ ، وهِيَ تَداوُلِيَّةٌ تَكْمُنُ في تَصَوُّرِ ما يُمْكِنُ أَنْ يُؤَثِّرَ فيها اتِّكاءً على

التّواصُلِ الإخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ ، وما يُؤَثِّرُ فيها مِنْ أَعْرافِ المُجْتَمَعِ ، وعاداتِهِ ، وتَقالِيْدِهِ ، ومُعْتَقَداتِهِ .

(٤) أَنَّ هذِهِ العِبارَةَ تُعَدُّ مِنْ نَحْوِ الجُمْلَةِ ، وهُوَ نَحْوٌ مُفْتَقِرٌ إِلى أَنْ يَكُوْنَ في نَصٍّ ؛ لِيَتَمَكَّنَ القارِئُ ، أَوِ المُفَسِّرُ مِنْ تَبَيُّنِ المُرادِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُضْفِيْ على بَعْضِ التَّعابِيْرِ غُمُوْضاً ، ولَبْساً يُؤَدِّيانِ إِلى كَثْرَةِ التَّأْوِيْلاتِ ، والتَّخْمِيْناتِ الّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ ، والاخْتِلافاتِ .

(٥) أَنَّ ما وَصَلَ إِلَيْنا مِنْ شَواهِدَ يُعَدُّ مِنْ بابِ المَكْتُوْبِ لا المَسْمُوْعِ الَّذي قَدْ يُفْضِيْ بالقارِئِ إِلى الشَّكِّ في بَعْضِ الأَلْفاظِ ولا سِيَّما حَرَكاتُها الإِعْرابِيَّةُ ، والبِنائِيَّةُ ، والصَّرْفِيَّةُ ، وفي أَنَّ النُّحاةَ قَدْ يَكُوْنُ لَهُمْ أَثَرٌ في تَغْيِيْرِ بَعْضِ الحَرَكاتِ ؛ لِيُعَزِّزُوا مَذاهِبَهُمْ ، وتَأْوِيْلاتِهِمْ ، أَوْ لِيَجْعَلُوا العِبارَةَ مَوْضِعَ التَّغْيِيْرِ مَسْرَحاً رَحْباً للتَّأْوِيْلاتِ ، والتَّقْدِيْراتِ رَغْبَةً في إِظْهارِ قُدُراتِهِمْ ، وحِذْقِهِمْ في مَسائِلِ العَرَبِيَّةِ ، وسَبْقِ أَقْرانِهِمْ مِنَ المُعاصِرِيْنَ ، وغَيْرِهِمْ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَخْفى على المُخْتَصِّيْنَ .

(٦) أَنَّ اخْتِلافَ الَّذيْنَ تَصَدَّوا لتَأْوِيْلِ المُشْكِلِ في هذِهِ العِبارَةِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ في هذِهِ العِبارَةِ غُمُوْضاً في المَعْنى ، والإِعْرابِ ، وهُوَ غُمُوْضٌ قَدْ يَعُوْدُ – كما يَظْهَرُ لي – إِلى أَنَّها أَصابَها تَغْيِيْرٌ ، أَوِ انْزِياحٌ عَنِ الأَصْلِ ، لتَحْقِيْقِ مَعْنًى ما ، وهذا التَّغْيِيْرُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَرُهُ المُتَكَلِّمَ ، أَوِ السّامِعَ ، أَوِ الرّاوِيَ ، أَوِ النَّحْوِيَّ .

وتَدُوْرُ تَأْوِيْلاتُ مَنْ تَصَدَّوا لَها في فَلَكِ ما يَأْتِيْ :

(أ) أَنَّ (ما) اسْتِفْهامِيَّةٌ لَفْظاً تَعَجُّبِيَّةٌ مَعْنًى ، وأَنَّها مَوْصُوْلَةٌ ، وأَنَّها تَعَجُبِيَّةٌ، كما مَرَّ .

(ب)أَنّ (شَيْئاً) مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ تَقْدِيْرُهُ : انظر ، أَوْ : فَكِّر ، أَو : تثبَّتْ ، أَوْ : دَعْ ، أَوْ : تَفَقَّدْ ، أَوْ على

المَفْعُولِ المُطْلَقِ للفِعْلِ المَذْكُوْر (أَغْفَلَ) ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ غُفُولاً ، وأَنَّ (شَيْئاً) حَلَّ مَحَلَّ هذا المَصْدَرَ المَحْذُوْف .

ولَسْتُ أَذْهَبُ إِلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ جيمس بَلْميَّ تَوَهُّماً ، أَوْ إِلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ البَكَّاءُ مِنْ حَيْثُ التَّعَجُّبُ ، أَو إِلى ما ذَهَبَ النُّحاةُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ ؛ لأَنَّ هذه العِبارَةَ لا تَحْتَمِلُ كُلَّ ما قِيْلَ فيها ؛ لأَنَّها صَحِيْحَة لا لَبْسَ فيها ، على أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَدْ أَرادَ أَنْ يَجْذِبَ انْتِباهَ المُخاطَبِ ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ إِلى الكَلِمَةِ المِحْوَرِيَّةِ فيها ، وهِيَ كَلِمَةُ (شَيْءٌ) ، على أَنَّ الأَصْلَ فيها أَنْ تَكُوْنَ مَرْفُوْعَةً على فاعِلِ الفِعْلِ (أَغْفَلَ) على أَنَّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلِ مَفْعُوْلٌ بِهِ ، وأَنَّ (ما) نافِيَةٌ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْءٌ ، على أَنَّ (شَيْءٌ) فاعِلٌ للفِعْلِ (أَغْفَلَ) ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنَ السِياقِ الَّذي قِيلَتْ فيْهِ لَوْ ذُكِرَ ، ولذلِكَ انْزاحَ لِسانُ العَرَبِيِّ الفَصِيْحِ مِنْ هذا الأَصْلِ إِلى النَّصْبِ لتَحْقِيقِ جَذْبِ الانْتِباهِ إِلى هذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتي تَحْمِلُ وَظِيْفَةَ المِحْوَرِ التَّداوُلِيَّة ،، وهُوَ انْزِياحٌ يُعَزِّزُهُ أَنَّ ابْنَ الأَنْبارِيَّ ذَكَرَ أَنَّ هذِهِ العِبارَةَ تُعَدُّ مِنْ بابِ اللَّحْنِ المَقْصُوْدِ : " وأَمَّا ما حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ : إِنَّكَ وزَيْدُ ذاهِبانِ، فقد ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّهُ غَلَطٌ مِنْ بَعْضِ العَرَبِ ، وهذا لأَنَّ العَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ إِذا اسْتَهْواهُ ضَرْبٌ مِنَ الغَلَطِ ، فيَعْدِلُ عَنْ قِياسِ كَلامِهِ ، كما قالُوا : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، وكما قالَ زُهَيْرٌ ... "[1] .

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الانْزِياحَ قَوْلُ ابْنِ جِنِّيٍّ : " ولا يَجُفُ ذلِكَ عَلَيْكَ على ما بِهِ مِنْ ظاهِرِ انْتِقاض صَنْعَتِهِ ، فإِنَّ العَرَبَ قَدْ تَحْمِلُ على أَلْفاظِها لِمَعانِيْها حَتَّى تُفْسِدَ الإِعْرابَ لصِحَّةِ المَعْنَى ، أَلا تَرَى أَنَّ أَقْوَى اللُّغَتَيْنِ – وهِيَ الحِجازِيَّةُ في الاسْتِفْهامِ مِنَ الأَعْلامِ نَحْو قَوْلِهِمْ فيْمَنْ قالَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ – : مَنْ زَيْدٍ ؟ فالجَرُّ حِكايَةٌ لجَرِّ المَسْئولِ عَنْهُ ، فهذا مِمَّا احْتُمِلَ فِيْهِ إِضْعافُ الإِعْرابِ لتَقْوِيَةِ

---

(١) أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف في مسائِل الخِلاف : ١٩١/١ .

المَعْنَى ، ألا تَرَى أَنَّهُ لَوْ ركَبَ اللُّغَةَ التَّمِيْمِيَّةَ طَلَباً لإصابَةِ الإعْرابِ ، فقالَ : مَنْ زَيْدٌ لَمْ يَصِحْ مِنْ ظاهِرِ اللَّفظ أَنَّهُ إِنما يَسْأَلُ عَنْ زَيْدٍ هذا المَذْكُوْرِ آنِفاً ، ولَم يؤْمن أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِنما ارْتَجَلَ سُؤالاً عَنْ زَيْدٍ آخَرَ مُسْتَأْنفاً . ومِنَ الحَمْلِ على اللَّفْظِ للمَعْنَى :

يا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ

فتَجَشَّمَ الفَصْلَ بَيْنَ المُضافِ ، والمُضافِ إِلَيْهِ بلامِ الجَرِّ لِما يَعْقبُهُ مِنْ توْكِيْدِ مَعْنَى الإِضافَةِ ، فهذا ، ونَظائِرُهُ يُؤَكِّدُ أَنَّ المَعانِيَ تَتَعاقَبُ بالأَلْفاظِ تارَةً كَذا ، وأُخْرَى كذا ، وفيْهِ بَيانٌ لِما مَضَى ،،، "[1] .

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الانْزِيْاحَ ما يُحْمَلُ على الحكايَةِ ، ومِنْ ذلِكَ كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) في قِراءَةِ أَبِيْ جَعْفَرٍ : ﴿ إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾[2] بكَسْرِ هَمزَةِ (إِنّ) على الحِكايَةِ : " حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ : إِنْ يُوْحَى ، أَيْ : إِنْ يقالُ لِيْ : إِلاَّ أَنْتَ نذِيْرٌ مُبِيْنٌ ، فإِنْ قِيْلَ : فإِذا كانَ حِكايَةً فَقَدْ كانَ يَجِب أَنْ يرد اللَّفْظُ عَيْنُهُ، وهُوَ لَمْ يَقُلْ لهُ : أَنا نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ ، فهَلاَّ أَعادَهُ البَتَّةَ ، فقالَ : إِنْ يُوْحَى إِلَيَّ إِلاَّ أَنْتَ نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ ، قِيْلَ : هذا أَرادَ إِلاَّ أَنَّهُ إِذا قالَ : إِلاَّ أَنَّما أَنا نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ فكَأَنَّهُ قَدْ قالَ : أَنْتَ نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ ، أَلا تَراكَ تَقُولُ لِصاحِبِكَ : أَنْتَ قُلْتَ : إِنَّكَ شُجاعٌ ، فَرَدَدْتَ الحَرْفَ ، وهُوَ لَمْ يَقُلْ : إِنَّكَ شُجاعٌ ، وإِنَّما قالَ : أَنا شُجاعٌ ، فلَمَّا أَرَدْتَ قَوْلَهُ حاكِياً لَه أَوْقَعْتَ مَوْقِعَ (أَنا) : إِنَّكَ . وعِلَّةُ تَحْرِيْفِ هذا الحَرْفِ الواحِدِ مِنَ الجُمْلَةِ للحِكايَةِ أَنَّكَ مُخاطِبٌ لَه ، فغَلَبَ لَفْظُ الخِطابِ الحاضر اللَّفْظَ المُنْقَضِيَ لقُوَّةِ الحاضِرِ على الغائِبِ . هذا أَيْضاً مَعَ ارْتِفاعِ الشَّبْهَةِ ، والإِشْكالِ في أَنّ الغَرَضَ بِهِما جَمِيْعاً شيْءٌ واحِدٌ ... "[3] . وعَزَّزَ هذا الانْحِرافَ مِنَ الغائِبِ إِلى

---

(١) ابن جِنِّيّ ، المحتسب : ٢/٢١١ .

(٢) ص : ٧٠ .

(٣) ابن جِنِّيّ ، المحتسب : ٢/٢٣٥ .

المُخاطَبِ الحاضرِ بالانْحِرافِ مِنَ حَرَكَةٍ إعْرابِيَّةٍ إلى أُخْرَى على وَفْقِ الحَمْلِ على الحِكايَةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَنادَوا بالرَّحِيْلِ غَداً وفي تَرْحالِهِمْ نَفْسِيْ

بجَرِّ الرَّحِيْلِ ، ورَفْعِهِ ، ونَصْبِهِ ، على أَنّ الرَّفْعَ ، والنَّصْبَ مَحْمُوْلانِ على حكايَةِ اللَّفْظِ المَقُوْلِ ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ : قالُوْا : الرَّحِيْلُ غَداً ، والرَّحِيْلَ غَداً . ولا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ (غَداً) ظَرْفاً للفِعْلِ الماضِي : تَنادَوْا ؛ لأَنَّ الماضِيَ لا يَعْمَلُ في الزَّمَنِ الآتِيْ ، فهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ للفِعْلِ النّاصِبِ للرَّحِيْلِ ، أَوْ للرَّحِيْلِ نَفْسِهِ ، والتَّقدِيْرُ : أَجْمَعْنا الرَّحِيْلَ غَداً (العامِلُ : الرَّحِيْلَ) ، و : نُحْدِثُ الرَّحِيْلَ غَداً (العامِلُ : نُحْدِثُ)[1] .

ولَعَلَّ جَذْبَ الاهْتِمامِ إِلى هذِهِ الكَلِمَةِ المِحْوَرِيَّةِ يُعَزِّزُهُ ما يُطالِعُ القارِئَ مِنْ مُحاوَلَةِ النُّحاةِ تَوَهُّم تَأْوِيْلاتٍ مُناسِبَةٍ لمِثْلِ هذا الانْزِياحِ .

ولَعَلَّ ما جاءَ بَعْدَ هذِهِ العِبارَةِ ، وهُوَ (دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ) يُعَزِّزُ التَّواصُلَ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ الَّذي يُظْهِرُ عَتْبَهُ ، وتَبَرُّمَهُ ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ على الرَّغْمِ مِنَ الوَشائِجِ المَتِيْنَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الدَّاعي – أَمامَ مَنْ دُعِيَ في إِحْدَى المُناسَباتِ ، وهُوَ المُتَكَلِّمُ الَّذي يُحاوِلُ أَنْ يُزِيْلَ شَكَّ هذا المُخاطَبِ ، وتَبَرُّمَهُ ؛ لأَنَّهُ لا يُوْجَدُ شَيْءٌ مَقْصُوْدٌ يُسْهِمُ في عَدَمِ دَعْوَةِ هذا المُخاطَبِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحْتاجُ إِلى اخْتِيارِ تَراكِيْبَ تُسْهِمُ في إِزالَةِ هذا الشَّكِّ ، والتَّبَرُّمِ ، واسْتِبْدالِ حَرَكَةٍ إِعْرابِيَّةٍ بأُخْرَى ، على أَنَّ الحَرَكَةَ البَدِيْلَةَ تُعَدُّ سِيْما على جَذْبِ الانْتِباهِ إِلى الكَلِمَةِ مَوْضِعِ هذا الانْزِياحِ ، للتَّفَكُّرِ فيما يُمْكِنُ أَنْ يَكْمُنَ وراءَها مِنْ مَعانٍ ، وهِيَ حَرَكَةٌ أُطْلِقَ عليها حَرَكَةَ الانْزِياحِ، وهيَ حَرَكَةٌ يُمْكِنُ عَدُّ حَرَكاتِ النَّقْلَ ، والإِتْباعِ ، والجِوارِ، والانْقِطاعِ ، والحِكايَةِ – نَظائِرَ لَها .

---

(١) انظر : ابن جنِّيّ ، المحتسب : ٢/٢٣٥ .

توهم النحاة قدامى ومحدثين

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ عِنايَةَ العَرَبِ بالكَلِمَةِ المحْوَرِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيّ حَدِيْثُ ابْنُ جِنِّيٍّ عَنِ أَنَّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظَةِ قَدْ يُفْضِيْ إِلى اخْتِلافِ الحَرَكَةِ كما في قِراءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيْدَ : " أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ فِيْهُ رِجالٌ "(١) بكَسْرِ هاءِ الضَّمِيْرِ في (فِيْهِ) الأُوْلَى ، وضَمِّها في الثَّانِيَةِ : ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ الأَصْلَ في هذهِ الهاءِ الضَّمُّ ، وأَنَّها تُكْسَرُ إِذا سُبِقَتْ بكَسْرٍ ، أَوْ ياءٍ ، وقَدْ تُكْسَرُ ، وتُضَمَّ في هذيْنِ المَوْضِعَيْنِ، وتُشْبَعُ الكَسْرَةُ فتَصِيْرُ ياءً ، والضَّمَّةُ فتَصِيْرُ واواً ، وكَسْرُهُما ، أَوْ ضَمُّهُما يُعَدُّ عِنْدَهُ جَمِيْلاً حَسَناً ، على أَنَّ الخِلافَ بَيْنَهُما يَعُوْدُ عِنْدَهُ إِلى تَكْرِيْرِهِما (فيْهِ ، فِيْهُ) ، وهُوَ تَكْرِيْرٌ يُفْضِيْ إِلى الثِّقَلِ : " وقَدْ عَرَفْنا ما عَلَيْهِمْ في اسْتِثْقالِهِمْ تَكْرِيْرَ اللَّفْظِ حَتَّى إِنَّهُمْ لا يَتَعاطَوْنَهُ إِلاَّ فيما يَتَناهَى عِنايَتُهُمْ بِهِ ، فيجْعَلُوْنَ ما ظَهَرَ مِنْ تَجَشُّمِهِمْ إِيَّاهُ دَلالَةً على قُوَّةِ مُراعاتِهِ لَهُمْ ، نحْوُ قَوْلِهِمْ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً ، وقَوْلِهِمْ : قُمْ قائماً ، قُمْ قائماً ، وقَوْلِهِمْ فيما لا مَحالَةَ في تَوْكِيْدِهِ ، أَعْنِيْ الأَذانَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . ومِمَّا يَدُلُّكَ على قُوَّةِ الكلفةِ في التَّكْرِيْرِ أَنَّهُمْ لَمَّا صاغُوا أَلْفاظَ التَّوْكِيْدِ لَمْ يُرَدِّدُوْها بأَعْيانِها ، وذلِكَ كقَوْلِهِمْ : جاءَنِيْ القَوْمُ أَجْمَعُوْنَ ، أَكْتَعُوْنَ أَبْصَعُوْنَ ، فخالَفُوا بَيْنَ الحُرُوْفِ ، لكِنْ أَعادُوا حَرْفاً واحِداً منْها تَنْبِيْهاً على عِنايَتِهِمْ ، وإِعْلانِهِمْ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَخْتارُوْنَ تَجَشُّمَ التَّكْرِيْرِ مِنْ أَجْلِهِ ، وجَعَلُوا الحَرْفَ المُعادَ مِنْهُ لامَهُ ؛ لأَنَّهُ مَقْطَعٌ ، والعِنايَةُ بالمَقاطِعِ أَقْوَى مِنْها بمَدْرَجِ الأَلْفاظِ . أَلا تَراهُمْ يَتَسَمَّحُوْنَ بحَشْوِ البَيْتِ في اخْتِلافِهِ ، فإِذا وَصَلُوا إِلى القافِيَةِ راعَوْها ، ووَفَّقُوا بَيْنَ أَحْكامِها ، أَعْنِيْ في الرَّوِيِّ ، والوَصْلِ ، والخُرُوْجِ ، والرِّدْفِ ، والتَّأْسِيْسِ ، والحَرَكاتِ ؟ وسَبَبُ ذلِكَ أَنَّهُ مَقْطَعٌ ، والمُعَوَّلُ في أَكْثَرِ الأَمْرِ عَلَيْهِ "(٢) .

---

(١) التوبة : ١٠٨ .

(٢) ابن جنِّيْ ، المحتسب : ١/٣٠١ – ٣٠٢ .

ومِمَّا عَزَّزَ بِه هذِهِ العِنايَةَ ، والاهْتِمامَ بِهِ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ – قَوْلُ العَرَبِ جمِيْعاً في الدُّعاءِ : اخْتِمْ بخَيْرٍ ، وقَوْلُ اللَّهِ سُبْحانَهُ : " خِتامُهُ مِسْكٌ "(١) :" أَيْ طَعْمُ مَقْطَعِهِ في طِيْبِ رائِحَةِ المِسْكِ . وهذا أَلْطَفُ مَعْنًى مِنْ أَنْ يَكُوْنَ المُرادُ بِهِ أَنَّ هُناكَ خاتماً عَلَيْهِ ، وأَنَّهُ مِنْ مِسْكٍ "(٢) .

(ب) المُحْدَثُوْنَ وتَأْوِيْلُ هذِهِ العِبارَةِ :

تَوَصَّلَ جِيْمس بلمي الأُسْتاذُ الأَمْرِيْكِيُّ في جامِعَةِ مشيغان مِنْ خِلال قِراءَتِهِ لكِتابِ سِيْبَوَيْهِ إِلى أَنَّ في هذا الكِتابِ صُعُوْبَةً ، وغُمُوْضاً في أُسْلُوْبِ مُصَنِّفِهِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْصَحَ عَنْها الباحِثُوْنَ عَرَباً ، وغَيْرَ عَرَبٍ ، وعَزَّزَ هذِهِ المَسْأَلَةَ باخْتِيارِ عبارةٍ مِنْ عِباراتِ الكِتابِ ، وهذِهِ العِبارَةُ هيَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَي : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وقَدْ جاءَ حَدِيْثُهُ عَنْ هذِهِ العِبارَةِ ، وما يَكْتَنِفُها مِنْ غُمُوْضٍ في بَحْثٍ وَسَمَهُ بـــ (نَصٌّ صَعْبٌ في كِتابِ سِيْبَوَيْهِ) نَشَرَهُ سَنَةَ ١٩٦٨م في مَجَلَّةٍ(٣) :

JOURNAL OF THE AMERICAN ORIENTAL SOCIETY VOL. LXXXVIII, ١٩٦٨, PP. ٢٣٩- ٢٤٣

ولَعَلَّ أَهَمَّ ما جاءَ في هذا البَحْثِ :

(١) أَنَّ الكاتِبَ يَعُدُّ كِتابَ سِيْبَوَيْهِ المَصْدَرَ الرَّئِيْسَ للنَّحْوِ العَرَبِيِّ .

(٢) أَنَّ في الكِتابِ صُعُوْباتٍ مُتَعَدِّدَةً تُواجِهُ الباحِثِيْنَ العَرَبَ ، والمُسْتَشْرِقِيْنَ :

"يعرضُ كتابُ سيبويهِ المَصْدَر الرّئيس للنَّحو العربيّ صُعُوْباتٍ مُتَعَدِّدَةً لأولئكَ الَّذيْنَ بَرَعُوا فيهِ ، العَرَبُ والمُسْتَشْرِقُونَ سواءٌ ، وفي هذه المَقالَةِ

---

(١) المطففين : ٢٦ .

(٢) ابن جنّيّ ، المحتسب : ٣٠٢/١ .

(٣) تَرجم هذا البحث محمد كاظم البكّاء ، ونَشَرَهُ مَصْحُوباً بدراسة في مجلَّة (الضاد ، الجزء الرابع ، ذو الحجّة ١٤١٠هـ ، تموز ١٩٩٩٠م : ١٩٤ – ٣٣٥) .

يَقْتَرِحُ الكاتِبُ حَلاً لمُشْكِلَةٍ واحِدَةٍ على سَبِيْلِ المِثال ، وهِيَ مُشْكِلَةٌ ثانَوِيَّةٌ ، ولكِنَّها لا تَزالُ مُهِمَّةً إلى حَدٍّ تَجْذِبُ انْتِباهَ عَدَدٍ مِنْ مُعَلِّقي القرون الوُسْطَى ، إنَّ الصُّعُوْبَةَ في هذِهِ المُشْكِلَةِ تَظْهَرُ في النَّصِّ الآتي : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وتُرْجِمَتْ حَرْفِيَّاً : كَمْ هُوَ غافِلٌ عَنْكَ ، شَيْئاً ، يَعْنِيْ : اتْرُكْ الشَّكَّ عَنْكَ . إنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ مِنَ العِبارَةِ – على ما هِيَ عليهِ – عَدِيْمَةُ المَعْنَى طَبْعاً ، كما أَنَّ شَرح سِيْبَوَيْهِ لها غَيْرُ كافٍ ، وواجَهَ مُسْتَشْرِقُوْنَ مُتَأَخِّرُونَ المُشْكِلَةَ في العِبارَةِ المَذْكُوْرَةِ ، والأَهَمُّ مِنْ ذلِكَ في الحَقِيْقَةِ هُوَ أَنَّ عَدَداً مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ المُتَقَدِّمِيْنَ ، وواضِعي المَعاجِمِ قَدْ صَرَّحُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَستَطِيْعُوا أَنْ يَفْهَمُوْها مُطْلَقاً .... " "[1] .

(٣) أَنَّ المَرْءَ يَسْتَطِيْعُ أَنْ يَسْتَنْتِجَ مِنَ الرِّواياتِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ هذِهِ العِبارَةِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَي : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ) أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ كابْنِ قُتَيْبَةَ لا يَعْرِفُ مَعْنَاها ، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ النَّحْوِيِّيْنَ المُتَأَخِّرِيْنَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يَسْتَطِيْعُوا أَنْ يُلْقُوا الضَّوْءَ على هذِهِ العِبارَةِ أَكْثَرَ مِمَّا فَعَلَهُ تَفْسِيْرُ سِيْبَوَيْهِ الخاصُّ بِهِ الَّذي يَسِمُهُ ابنُ مَنْظُوْرٍ بغَيْرِ المُقْنِعِ .

(٤) أَنَّ الصُّعُوْبَةَ عِنْدَهُ تَكْمَنُ في قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ : " وما أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، شَيْئاً أَي : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، فحُذِفَ هذا لكَثْرَةِ استِعْمالِهِمْ "[2] ، على أَنَّ الجُزْءَ الأَوَّلَ مِنَ العِبارَةِ يَجْعَلُها عَدِيْمَةَ المَعْنَى ، وأَنَّ شَرْحَ سِيْبَوَيْهِ لَها غَيْرُ كافٍ .

ويُحَقِّقُ جِيْمس بلمِيّ أَمْنَ اللَّبْسِ – كما يَتَوَهَّمُ – بأَنَّ أَصْلَ هذِهِ العِبارَةِ هُوَ : مِمَّا أَغْفَلَهُ (الخليل) : عَنْكَ شَيْئاً ، أَي دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وهذا الأَصْلُ لا بُدَّ فيْهِ عِنْدَه مِنْ استِبْدال (شَكّاً) ب (شَيْئاً) ، و(مِمَّا) بـــ (ما) لتَصِيْرَ العِبارَةُ : ومِمَّا أَغْفَلَهُ (الخَلِيْلُ) : عَنْكَ شَكّاً ، أَي دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ .

---

(١) انظر الصفحة : ١٩٤ – ١٩٥ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السَّلام هارون : ١٣٩/٢ ، مجلّة الضاد : ١٩٥ .

ويَتَّكِئُ فيما تَوَهَّمَهُ فَضْلاً عَنْ تَوْجِيْهِ اللَّوْمِ إلى النَّحْوِيِّيْنَ القُدامَى الَّذيْنَ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ تَوْضِيْحِ دَلالَةِ هذِهِ العِبارَةِ ، أَوْ تَقْوِيْمِ ما اعْوَجَّ فيها – على أَنَّ الأَمْثِلَةَ في نَصِّ سِيْبَوَيْهِ : " هذا بابٌ مِن الابْتِداءِ يُضْمَرُ فيهِ ما يُبْنَى على الابْتِداءِ : وذلكَ قَوْلُكَ : لَولا عَبْدُ اللَّهِ لكانَ كذا ، وكذا . أَمَّا (لَكانَ كَذا ، وكَذا) فحَدِيْثٌ مُعَلَّقٌ بحَدِيْثٍ (لَوْلا) ، وارْتفعَ بالابتِداءِ كما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهامِ ، كقَوْلِكَ : أَزَيْدٌ أَخُوكَ ؟ إِنَّما رَفَعْتَهُ على ما رَفَعْتَ عليهِ : زَيْدٌ أَخُوكَ، غَيْرَ أَنَّ ذلكَ استِخْبارٌ ، وهذا خَبَرٌ ، وكأَنَّ المَبْنِيَّ عليْهِ الَّذي في الإِخْبارِ كانَ في مَكانِ كذا ، وكذا ، فكَأَنَّهُ قالَ : لَولا عَبْدُ اللَّهِ كانَ بذلِكَ المَكانِ ، ولَوْلا القِتالُ كانَ في زَمَنِ كذا ، وكذا ، ولكِنْ هذا حُذِفَ حِيْنَ كثُرَ اسْتِعْمالُهُمْ إِيَّاهُ في الكلامِ كما حُذِفَ الكَلامُ مِنْ : إِمَّا لا ، زَعَمَ الخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ أَرادُوا : إِنْ كُنْتَ لا تَفْعَلُ غَيْرَهُ فافْعَلْ كذا ، وكذا إِمَّا لا ، ولكنَّهُمْ حذَفُوْهُ لكَثْرَتِهِ في كَلامِهِمْ . ومِثْلُ ذلِكَ : حينَئِذٍ ، الآنَ ، إِنَّما تُرِيْدُ : واسْمَعِ الآنَ . وما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً ، أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، فحُذِفَ هذا لكَثْرَةِ استِعْمالِهِمْ ... "[1] – تُنْبِئُ عَمَّا يَأْتِيْ :

(أ) أَنَّ التَّعْبِيْرَ الناتِجَ (عَنْكَ شَكَّاً) مَعَ حَذْفِ (دَعْ) عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ .

(ب) أَنَّ أَفْضَلِيَّةَ النَّصِّ الصَّحِيْح تَكْمُنُ في سُهُوْلَتِهِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى في تلكَ العِبارَةِ الَّتي اقْتَرَحَها .

(ج) أَنَّ المِثالَ النَّحْوِيَّ المُقْتَرَحَ يَتَلاءَمُ تَماماً مَعَ الأَمْثِلَةِ المَذْكُوْرَةِ في النَّصِّ ، وهُوَ يَتَلاءَمُ أَيْضاً مَعَ أُسْلُوْبِ سِيْبَوَيْهِ .

(د) أَنَّ كَلِمَةَ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ) هيَ الَّتي يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمِلَها سِيْبَوَيْهِ بدِقَّةٍ إِذا أَرادَ أَنْ يُوَضِّحَ هذِهِ الفِكْرَةَ ؛ لأَنَّها مَأْلُوْفَةٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُشَكَّ فيها .

---

(١) سيبويه ، الكتاب : ١٢٩/٢ –١٣٠ .

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

(هـ) أَنَّ العِبارَةَ (عَنْكَ شَكّاً) المَفْعُولُ بِهِ فيها نَكِرَةٌ ، وهذا على خِلافِ ما في الشَّرْحِ لأَنَّها فيهِ مَعْرِفَةٌ : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على أَنَّهُ لا يُوْجَدُ سَبَبٌ مُفِيْدٌ لاستِخْدامِ سِيْبَوَيْهِ النَّكِرَةَ مَكانَ المَعْرِفَةِ الأَكْثَرِ استِعْمالاً وشُيُوْعاً .

(و) أَنَّ عِبارَةَ سِيْبَوَيْهِ مِنْ الإِغْفالِ تَشْتَمِلُ جَمِيْعَ المادَّةِ الَّتي أَخَذَها عَنِ الخَلِيْلِ ، والَّتي تَدُور في فلكِ الإِضْمارِ ، أَوِ الحَذْفِ فَضْلاً عَنْ هذِهِ العِبارَةِ .

(ز) أَنَّهُ يُبَيِّنُ كَيْفَ حَدَثَ التَّحْرِيْفُ في كَلِمَة (شَكّاً) ، وهُوَ تَحْرِيْفٌ صَيَّرَها (شَيْئاً) .

وانْتَهى محمّد البَكّاء مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ في الأَدِلَّةِ الَّتي ذَكَرَها جيمس بلميّ إِلى : " وهكذا يَبْدُو أَنَّ الكاتِبَ لَـمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُقِيْمَ الأَدِلَّةَ المُقْنِعَةَ لتَصْحِيْحِ قِراءَةِ المِثال في الحُدُوْدِ الثَّلاثَةِ الَّتي رَسَمَها لنَفْسِهِ ، وهِيَ وُضُوْحُ النَّصِّ ، ومُوافَقَةُ القِراءَةِ لأُسْلُوْبِ الكِتابِ ، وبَيانِ كَيْفِيَّةِ ، ونَوْعِ التَّحْرِيْفِ على ما يَبْدُو لَهُ ، أَمَّا الَّذي نَذْهَبُ إِلَيْهِ فحُجَّتُنا فيهِ كَلامُ صاحِبِ الكِتابِ نَفْسِهِ .. "[1] ، على أَنَّ (أَغْفَلَهُ) في هذِهِ العِبارَةِ بِناءُ تَعَجُّبٍ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْجِبُ كَوْنَ حَرْفِ الجَرِّ (عَنْ) لازِماً .

وتَصَدَّى البَكّاءُ في دِراسَتِهِ للنَّصِّ المُتَرْجَمِ لِمُناقَشَةِ ما فيهِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ فيما يَأْتِي :

(١) أَنَّ ما ذَكَرَهُ جيمس بلمي مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِتابَ سيبويْهِ يُعَدُّ عِنْدَ المُسْتَشْرِقِيْنَ المَصْدَرَ الرَّئِيْسَ لدراسة العربيَّةِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَدْعُو بسَبَبِها إِلى مُعاوَدَةِ النَّظَرِ في الإِفادَةِ مِنْ هذا الكِتابِ ، وما ذَكَرَهُ هذا المُسْتَشْرِق عَنْ مَكانَةِ هذا

---

(١) الضاد : ٢٢٩ .

الكِتابِ لا يُعَدُّ سَبْقاً عِنْدَهُ (عِنْدَ البكَّاء) ؛ لأَنَّ قَصَبَ السَبْقِ بأَيْدِي القُدامى لا بيدِهِ ، وهذا السَّبْقُ ليْسَ بخافٍ على أَحَدٍ مِنَ الدَّارِسِيْنَ المُحْدَثِيْنَ أيْضاً .

(٢) أَنَّ جِيْمس بَلَمِيّ ، وغَيْرَهُ مِنَ المُسْتَشْرِقِيْنَ تَأَثَّروا بوَسْمِ بَعْضِ المُحْدَثِيْنَ كحاجي خليفَةِ ، وأَحْمَد بَدَويّ – كِتاب سيبويهِ بخُلُوِّهِ مِنَ التَّرتيب ، والخُطَّةِ، والخاتِمَةِ ، وبعَدَم السَّيْرِ في دَرْبِ المَنْطِقِيّ في تَرْتِيْبِ الأَبْوابِ ، والفُصُوْلِ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ هؤلاءِ المُسْتَشْرِقِيْنَ على خِلافِ ما مَرَّ ، ومِنْ هؤلاءِ مايكل كارتر : " يَجِبُ أَنْ نَزِيْدَ انْطِباعنا وُضُوْحاً بأَنَّ الكتابَ أَعْظَمُ عَمَلٍ مِنْ حَيْثُ التَّرابُطُ المَنْطِقِيُّ ، والتَّناسُقُ ، ولكنَّهُ لم يُنْكِرْ غُمُوْضَ الكتابِ، وصُعُوْبَةَ أُسلوبه لَدَيْهِ "[1] .

(٣) أَنَّ الصُّعُوْبَةَ الَّتي تُطالِعُ القارِئَ والتي أَفْصَحَ عَنْها جيمْس بلمِيّ تَعُوْدَ عِنْدِ البكَّاءِ إلى أَمْرَيْنِ :

(أ) أَنَّ هذا المُسْتَشْرِقْ لَمْ يَتَبَيَّنْ مَنْهَجَ سيبويهِ فيهِ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيْبُ ، والأَبْوابُ ، وتَنْسِيْقُ المَسائِلِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ لمَنْهَجِ التَّأْلِيْفِ في تِلْكَ الفَتْرَةِ أَثَراً في هذِهِ المَسْأَلةِ .

(ب) أَنَّ عَدَمَ قِراءَةِ النَّصِّ قِراءَةً صَحِيْحَةً تَدور في فلكِ إِدْراكِ المَعاني ، وفَهْمِ الأُسلوبِ لَها أَثَرٌ بَيِّنٌ في خُضُوْعِ القُرَّاءِ لسُلْطانِ تَوَهُّمِ الصُّعُوْبَةِ في قِراءةِ بَعْضِ مَسائِلِ الكِتابِ ، وقَدْ تَبَدَّتْ هذِهِ المَسْأَلَةُ في قِراءَةِ هذا المُسْتَشْرِقِ لعبارَةِ سيبويهِ السَّابقة .

والعِبارَةُ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً) تَتَكوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ عندَ البكَّاء على وَفْقِ تَأْوِيْلاتِ القُدامَى ، هُما : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ ، وشَيْئاً ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : دَعْ شَيْئاً ،

---

(١) الضاد ، نص صعب في كتاب سيبويه : ٢٠٨ .

ويُعَزِّزُ هذا التَّأْوِيلَ بإِجْماعِ القُدامَى على ذلِكَ ، كما في حَدِيْثِي عَنْ تَأْويلاتهم لها .

وتَأْوِيلُ جِيْمس بَلمي يَدُوْرُ في فَلَكِ كَوْنِ هذهِ العِبارَةِ جُمْلَةً واحِدَةً لا جُمْلَتَيْنِ : ومِمَّا أَغْفَلَهُ الخَلِيْلُ : عَنْكَ شَيْئاً ، ويُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ مِنْ بابِ الجُمْلَةِ الواحِدَةِ لَو أُعْرِبَ (شَيْئاً) مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً على أَنَّ (ما) تَعَجُّبِيَّةٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ غُفُولاً ، وهُوَ تَأْوِيلٌ رَدَّهُ ابْنِ جِنِّي ؛ لأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ ليسَ بحاجَةٍ إِلى أَنْ يُؤَكَّدَ بالمَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ المُبالَغَةِ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ البَكَّاءَ ذَكَرَ أَنَّ هذا التَّأْوِيلَ الَّذي تَكُوْنُ فيهِ هذهِ العِبارَةُ جُمْلَةً واحِدَةً قَدْ يَكُوْنُ ذا أَثَرٍ في عَدِّ هذا المُسْتَشرِقِ هذهِ العِبارَةَ جُمْلَةً واحِدَةً ، على أَنَّ (مِمَّا أَغْفَلَهُ الخَلِيْلُ) شِبْه الجُمْلَةِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ للمُبْتَدأ المُؤَخَّرِ (شَيْئاً : دَعْ شَيْئاً) على الحِكايَةِ.

ويُرْجِعُ البَكَّاءُ أَيْضاً صُعُوْبَةَ القِراءَةِ في كتابِ سيبويهِ إِلى عَدم الاهْتِمامِ بضوابط التَّنقيط . ويَرُدُّ ما ذَكَرَهُ بَعْضُ القُدامَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ سيبويْهِ قَصَدَ جَعْلَ عباراتِهِ غامِضَةً مُسْتَعِيناً بما تَوَصَّلَتْ إِليه خَديجة الحديثي .

(٤) أَنَّ الصُّعُوْبَةَ الَتي تَتَوافَرُ في هذهِ العِبارَةِ لا يُمْكِنُ أَنْ تُتَّخَذَ دَلِيْلاً على أَنَّها تَتَوافَرُ في مَسائِلِ الكِتابِ الأُخْرَى ، وتُسَيْطِرُ عليهِ .

(٥) أَنَّ عِبارَةَ جيمس بلميّ المُقْتَرَحة : ومِمَّا أَغْفَلَهُ الخليلُ : عَنْكَ شَيْئاً – تُوْمِئُ إِلى ما يَأْتِي :

(أ) أَنَّ سيبويْهِ اتَّهَمَ شَيْخَهُ الخليلَ بْنَ أَحْمَدَ بالسَّهْوِ ، والغَفْلَةِ ، والأَمْرُ عِنْدَ البَكَّاءِ على خِلافِ هذا الاتِّهامِ .

(ب) أَنَّ استِعْمالَ سيبويْهِ ، وغَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ القُدامَى للفِعْلِ (أَغْفَلَ) ليْسَ كما ذَكَرَ بلمِيّ ؛ لأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ في مَواضِعِ الاسْتِقْصاءِ ، والاسْتِقْراءِ ، والحَصْرِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ سَيْبَوَيْهِ لَيْسَ في مَجالِ الحَصْرِ ، والاسْتِقْراءِ ؛ لأَنَّ ذِكْرَهُ لِما زَعمَهُ شَيْخُهُ يَدُوْرُ في فَلَكِ الاسْتِشْهادِ فقط .

(ج) أَنَّ المِثالَيْنِ في نَصِّ سِيْبَوَيْهِ (حينئذٍ ، الآنَ) ، و(ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً) لَمْ يَقْتَبِسْهُما سيبويْهِ عَنِ الخليلِ بَلْ ذَكَرَهُما في أَثْناءِ حَدِيْثِهِ عَنِ الحَذْفِ في بابِ المُبْتَدَأ .

ويُناقِشُ البكَّاءُ أَدِلَّة جيمس بلمِيّ الَّتي اتَّكَأَ عليها في تأْوِيْلِ عِبارَةِ الكتابِ الّتي تَكْمُنُ في وُجُوبِ التَّقَيُّدِ بالإِيْضاحِ ، والسُّهُوْلَةِ ، ويَنْتَهِي إِلى القَوْلِ : "وخُلاصةُ هذا البَحْثِ أَنَّا يَنْبَغِيْ أَنْ نَتَدَبَّرَ قِراءَةَ الكِتابِ في هَدْيِ مَنْهَجِهِ ، وتَرتيبِ أَبْوابِهِ ، ، فهو خلاصَةُ الفكْرِ النَّحْوِيِّ لأَوائِلِ النُّحاةِ ، ولَمْ يَصِلْ إِلَيْنا عَنْهُمْ غَيْرُهُ، وقد استَقامَتْ قَواعِدُهُ ، وحازَ قَصَبَ السَّبْقِ في تَقَدُّمِهِ ، فنأْخُذُ الأَمْرَ بأَوائِلِهِ ..... "[1] .

ولَعَلَّ في حَمْلِ نَصْبِ (شَيْئاً) في هذهِ العبارَةْ على الانْزِياح مِنَ الرَّفْعِ على فاعِلِ الفعْلِ (أَغْفَلَهُ) إِلى النَّصْبِ - تَخْلِيْصاً لَها مِنَ الحَمْلِ على التَّوَهُّمات، والتَّخَيُّلاتِ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ ، وتَحْقِيقاً للمَعْنَى المُرادِ الَّذي يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ بَيِّناً ، وجَلِيّاً لَوْ جاءَتْ في نَصٍّ ، ورُوْعِيَ فيها التَّواصُلُ الإِخْباريُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ ، وما يَكْتَنِفُها مِنْ ظُرُوْفٍ تُؤَثِّرُ فيها ، فلا مُحْوجَ إِلى كُلِّ ما مَرَّ .

وقِيْلَ إِنَّ (عنْ) يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْن زائِدَةً كما في المَثَلِ العَرَبِيِّ : سِرْ عَنْكَ[2] ، على أَنّ في (عَنْ) في هذا المَثَلِ أَقْوالاً :

- أَنَّها تتَعَلَّقُ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ على أَنَّ المعْنى: دَعْنِيْ ، واذهبْ عَنِّيْ .
- أَنّها زائِدَةٌ كزِيادَتِها في : دَعْ عَنْكَ الشَّكّ ، على أَنّ المُراد : دعِ الشَّكَّ ، وسِرْ.

---

(١) الضاد ، نصّ صعب في كتاب سيبويه : ٢٢٣ .

(٢) انظر : الميدانيّ ، مجمع الأَمْثال : ١/٣٤٠ ، رقْم المثل : ١٨١٩ .

توهم النحاة قدامى ومحدثين

- أنَّ المُرادَ بـــ (عَنْك) لا أبا لَك في الدُّعاءِ على الإنْسانِ بِلا إِرادَةِ الوُقُوْعِ : سِرْ ، لا أبا لك ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فصار واليوْم لهُ بلابِلُ مِنْ حُبِّ جُمْلٍ عنْك ما يُزايِلُ

- أَنَّ المُراد : لا تَرْبَعْ على نَفْسِك (لا تَنْتظِرْ) ، وإِذا لمْ يرْبعْ على نَفْسِهِ فقدَ سار عنْها .

ومِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُعَزِّزَ الانْزِياحَ لتَحْقِيْقِ مَعْنى القَطْعِ الإِعْرابيِّ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ ما يَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ الأَوْجُهِ الإِعْرابِيَّةِ الأَرْبَعَةِ الجائِزَةِ في إِعْرابِ (قائِماً بالقِسْطِ) في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1] : في نَصْبِ قَوْلِهِ (قائِماً بالقِسْطِ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2] :

(أ) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ لعامِلِها (شَهِدَ اللَّهُ أَنّهُ ...) ، على أنَّ صاحِبَها لَفْظُ الجَلالَةِ (اللَّهُ) ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ ، وقَدْ رَدَّهُ أَبُوْحَيّانَ ؛ لأَنّ هذهِ الحالَ لَيْسَتْ مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لَعامِلِها ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ (قائِماً بالقِسْطِ) لَيْسَ بمَعْنَى (شَهِدَ) ، أَوِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما في قَوْلِكَ : أَنا عَبْدُ اللهِ شُجاعا ، وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ حالاً لازِمَةً . وقدَّ عَدَّ بَعْضُهُمْ صاحِبَ الحالِ لَفْظَ الجَلالَةِ ، وما عُطِفَ عَلَيْهِ (وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ) ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمْ قائِمٌ بالقِسْطِ ، وقِيْلَ إِنَّهُ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ (هُوَ) .

وقَدِ انْتَصَرَ السَّمِيْنُ الحلَبِيُّ للزَّمَخْشَرِيِّ في هذهِ المَسْأَلَةِ مُتَّكِئاً :

- على أَنَّ كُلَّ حالٍ لازِمَةً تُعَدُّ مُؤَكِّدَةً ، وأَنَّ كُلَّ حالٍ مُؤَكِّدَةٍ تُعَدُّ لازِمَةً ، فلا فَرْقَ بَيْنَهُما ، وعَلَيْهِ فإِنَّها لا تُعَدُّ قِسماً ثالثاً فَضْلاً عَنِ المُبَيِّنَةِ ، والمُؤَكِّدَةِ .

---

(١) آل عمران : ١٨ .

(٢) انظر : السمين الحلبيّ ، الدر المصون : ٣/٧٥ - ، أبو حيّان النحويّ ، البحر المحيط : ٣/٦١ - (المكتبة الشاملة) .

- أنَّها لا يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُبَيِّنَةً أَلبَتَّةَ ؛ لأَنَّ المُبيِّنَةَ تَكُوْنُ مَتَنَقِّلَة ، وهذا الانْتِقالُ مُحالٌ في هذِهِ الحالِ ؛ لأَنَّ عَدْلَ اللّهِ لا يَتَغَيَّرُ ، وهُوَ لازِمٌ .

- أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ (قائماً بالقِسطَ) يُوْمِئُ إِلَيْهِ الفِعْلُ (شَهِدَ اللّهُ) ، وما يَتَعَلَّقُ بِهِ (أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ) لا الفعْلُ وَحْدَهُ .

(ب) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على النَّعْتِ لاسْمِ (لا) النّافيةِ للجِنْسِ (إِلهَ) .

(ج) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَدْح بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْبا تَقْدِيْرُهُ : أَمْدَحُ ، أَوْ أَعْنِيْ .

(د) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على القَطْعِ ، وهوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنِ ، وهذا القَطْعُ يَكْمُنُ في أَنَّ الأَصْلَ في (قائماً بالقِسطِ) أَنْ يَكُوْنَ مُقْتَرِناً بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ ، ومَرْفُوْعاً على الصِّفَةِ للفْظِ الجَلالةِ : شَهِدَ اللَّهُ القائمُ بالقِسْطِ ، على أَنَّ تَنْكِيْرهُ جَعَلَهُ يُعْرَبُ حالاً ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ لا تَكوْنَ صِفَةً للمَعْرِفَةِ .

وفي الكَلامِ العَرَبِيِّ شَواهِدُ يُمْكِنُ أَنْ تُعَزِّزَ هذا الانْزِياحَ مِنْها ما سَمِعَهُ الكِسائيُّ أَنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ : بَيْنَكُما البَعيْرَ فخُذاه (بنَصْبِ البَعيْرِ) ، و: كما أَنْتَ وزَيْداً ، ومَكانَكَ وزَيْداً ، وعِنْدَكَ زَيْداً (خُذْهُ) على أَنَّ المُرادَ : خُذْ زَيْداً ، وعلى أَنَّ الكافَ اسْمُ فِعْلٍ بمَعْنَى : خُذْهُ ، و : كما أَنْتَني (انْتَظِرْني في مَكانِكَ)[1] ، على أَنَّ ما جاءَ في مَظانِّ النَّحْوِ عَنْ أَسْماءِ الأَفْعالِ المَنْقُوْلَةِ مِنَ الظُّروفِ ، والجارِّ والمَجْرُوْر- يَكْمُنُ فما يأْتي[2] :

(١/٢) أَنَّ أَسْماءَ الأَفْعالِ المَنْقُوْلَةَ مِنَ الظَّرْفِ ، والجارِّ والمَجْرُوْرِ مِنْها ما يَكُوْنُ مُتَعَدِّياً كما في : عليْكَ زَيْداً (الزَمْ زَيْداً) ، وقَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ عليْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[3]، ودُوْنَكَ زَيْداً (خُذْهُ) ، ومِنْها ما يَكُونُ لازِماً ، كما في : مَكانَكَ (اثْبُتْ) ، وأَمامَكَ (تَقَدَّمْ) ، ووَراءَكَ (تأَخَّرْ) ، وإِلَيْكَ (تَنَحَّ) .

---

(١) انظر : الزبيدي ، تاج العروس ، عند : ٤٢٧/٨ .

(٢) انظر : الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٢٠٠/٣ – ٢٠٢ .

(٣) المائدة : ١٠٥ .

(٢/٢) أَنَّ بَعْضَها قَدْ يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ ، أَو غَيْرِ صَرِيْحٍ على وَفْقِ الفِعْلِ المَحْمُوْلِ عليه ، كما في : عَلَيكَ بذاتِ الدِّيْنِ ، على أَنَّ اسْمَ الفِعْلِ (عليْكَ) بمَعْنَى فِعْلٍ يتَعَدَّى إِلى مَفْعُولٍ بالباءِ ، وذَهَبَ الرَّضِيُّ إِلى أَنَّ هذِهِ الباءَ زائِدَةٌ للتَّوْكِيدِ ؛ لأَنَّ أَسْماءَ الأَفْعالِ ضَعِيْفَةٌ في العَمَلِ .

(٣/٢) أَنَّ استِعْمالَ هذِهِ الظُّروفِ أَسْماءَ أَفْعالٍ كما وَرَدَ عَنِ العَرَبِ لا يُقاسُ فِيهِ عليها غَيْرُها لخُرُوجِها عَنِ الأَصْلِ إِلاَّ على مَذْهَبِ الكِسائِيِّ الَّذي قاسَ عَلَيْها غَيْرَ المَسْمُوْعِ .

(٤/٢) أَنّهُ لا يُسْتَعْمَلُ مِنْ هذِهِ الظُّرُوْفِ أَسْماء أَفْعالٍ إِلاَّ مُتَّصِلاً بضَمِيرِ المُخاطَبِ ، وعليْهِ فإِنَّ ما لَمْ يَخْضَعْ لسُلْطانِ هذا الأَصْلِ عُدَّ شاذّاً ، كما في : عليْهِ رَجُلاً (ليَلْزَمْ) ، وعلَيَّ الشَّيْءَ (أَولِنِيْهِ) ، وإِلَيَّ (نَحِّنِيْ) .

(٥/٢) أَنَّ النُّحاةَ اخْتَلَفُوا في مَوْضِعِ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ بالظَّرفِ ، أَوِ الجارّ والمَجْرُورِ :

(ا) أَنَّهُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ عِنْدَ الفَرَّاءِ ، ولَعَلَّ ما يُوْهِنُ هذا الرَّفْعَ أَنَّ كافَ المُخاطَبِ ليسَ مِنْ ضَمائِرِ الرَّفْعِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على وَضْعِ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ مَوْضِعَ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ ، كما قِيْلَ .

(ب) أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ ، على أَنَّ الفاعِلَ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ : أَلْزِمْ أَنْتَ نَفْسَكَ زَيْداً ، وهذا التَّقْدِيرُ لا يَصِحُّ فيهِ تَقْدِيْر (خُذْ) في مِثْلِ هذا القَوْلِ : خُذْ نَفْسَكَ زَيْداً ؛ لأَنَّ هذا الفِعْلَ لا يَتَعَدَّى إِلاَّ إِلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ ، وهُوَ اعْتِراضٌ يزُوْلُ لَوْ قَدَّرَ المَعْنَى على (أَلْزِمْ) لا (خُذْ) . والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ إِعْمالُ الفِعْلِ في ضَمِيرَيْ مُخاطَبٍ في مِثْلِ : مكانَكَ (اثْبُتْ) ، وأَمامَكَ (تَقَدَّمْ) ،ووراءَكَ (تأَخَّرْ) لَوْ كانَ التَّقْدِيرُ ، كما يَظْهَرُ لي :أَثْبِتْكَ، وقَدِّمْكَ ، وأَخِّرْكَ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمْكِنُ حَمْلُها على حَذْفِ مُضافٍ :

قَدِّمْ نَفْسَكَ، أَوْ على إِجازَتِها كما في قَوْلِهِ تَعالى : ﴿ وهُزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ... ﴾[1] .

(ج) أَنَّهُ في مَوْضِعِ جَرٍّ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ ، ويُعَزِّزُهُ ما رَواهُ الأَخْفَشُ عَنِ العرَب الفُصَحاءِ : علَيَّ عَبْدِ اللّهِ زَيْداً (بجَرِ عَبْدِ اللّهِ) على أَنَّهُ بَدَلُ كُلٍّ مِنْ ضَمِرِ المتَكَلِّم غَيْرَ مُفِيْدٍ للإحاطَةِ ، أَوْ عَطْفُ بَيانٍ ، وقِيْلَ إِنَّ الأَوْلَى أَنْ يُقالَ : على عَبْدِ اللّهِ بالجَرِّ . وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ تَوْكِيْدَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ يَكُوْن مَجْروراً ، ومَرْفُوْعاً ، ومَنْصُوْباً : علَيْكُمْ كُلِّكُمْ زَيْداً (بالجَرِّ ، والرَّفْعِ ، والنَّصْبِ) .

(د) أَنَّ الكِسائِيَّ أَجازَ أَنْ تُنْقَلَ أَسْماءُ الأَفْعالِ مِنَ الجارِّ الحَرْفِ الواحِدِ والمَجرُورِ ما عَدا اللامَ ، والباءَ ، والكافِ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ سَمِعَ العَرَبَ تَقُوْلُ : كما أَنْتَ وزَيْداً ، ومَكانَكَ وَزَيْداً ، وسَمِعَ الأَزْهَرِيُّ بَعْضَ بَني سُلَيْمٍ يَقُوْلُ : كما أَنْتَني ، على أَنَّ المُرادَ : انْتَظِرْنِي في مَكانِكَ ، وذَكَرَ أَيْضاً : عِنْدَكَ زَيْداً (خُذْهُ) ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (عِنْدَكَ) مِنْ أَسْماءِ الأَفْعالِ الَّتي لا تَتَعَدَّى .

وبَعْدُ فإِنَّ ما مَرَّ مِنْ تَوَهُّماتٍ ، وتَصَوُّراتٍ لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ، وغَيْرِها ، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَدْعُو إِلى ما يَأْتِي :

(١) أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى أَنْ يُتَوَهَّمَ الأَصْلُ المِعْيارِيُّ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ فيها مِنْ عَدِّ أَسْماءِ الأَفْعالِ المَنْقُوْلَةِ كَلِمَةً واحِدَةً لا كَلِمَتَيْنِ ، وبذلكَ نَتَخَلَّصُ مِنْ هذهِ التَّوَهُّماتِ .

---

(١) مريم : ٢٥ .

(٢) أَنَّ ما لَمْ يَسْمَعْهُ الكِسائيُّ مِمَّا مَرَّ يُحْمَلُ على الانْزِياحِ مِنَ الأَصْلِ ، وهُوَ الرَّفْعُ على المُبْتَدَأ المُؤَخَّر خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، على أَنْ يُضَمَّنَ هذا التَّرْكِيبُ ما مَرَّ مِنْ مَعْنًى .

(٣) أَنَّ ما عُدَّ مِنَ المَنْصُوْب بأَسْماءِ الأَفْعالِ المَسْمُوْعَةِ يُحْمَلُ أَيضاً على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ إِلى النَّصْبِ لتَحقِيقِ المَعْنَى المُرادِ ، ويُمْكِنُ أَنْ يَتبَدَّى المَعْنَى العامُّ مِنَ السِّياقِ ، والتَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ ، وقَدْ ذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : عِنْدَكَ – أَنَّكَ تُحَذِّرُهُ شَيْئاً بيْنَ يَدَيْهِ ، أَو تَأْمُرُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، على أَنَّ (عِنْدَكَ) مِنْ أَسْماءِ الأَفْعالِ الَّتي لا تَتَعَدَّى ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الكسائيَّ جَعَلَ (عِنْدَكَ) اسْمَ فِعْلٍ في مِثْلِ قَوْلِكَ : عِنْدَكَ زَيْداً – بمَعْنَى (خُذْ) على أَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلُهُ .

(٤) أَنَّ ما سَمِعَهُ الكِسائيُّ عَنِ العَرَبِ : كما أَنْتَ وَزَيْداً – لَمْ يُفَسِّرْهُ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ (عِنْدَكَ) في المِثالِ السَّابِقِ بمَعْنَى (خُذْ) ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَعُدَّ الكافَ ، واللامَ والباءَ ، ومَجْرُوراتِها مِنْ بابِ أَسْماءِ الأَفْعالِ ؛ لأَنَّهُ أَجازَ مِثْلَ هذهِ المَسْأَلَة في الصِّفاتِ (حُرُوف الخَفْض) الَّتي تُفْرَدُ والَّتي لا تَتَّصلُ في الكَتْبِ بما بَعْدَها كالكاف ، واللاَّمِ ، والباءِ .

ويتَبَدَّى لي أَنَّ مَعْنَى (كما أَنْتَ) : اثْبُتْ وزَيْداً ، على أَنَّ (زَيْداً) مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ مَعَهُ ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْرُ : اثْبُتْ وزَيْدٌ ، على أَنَّ (زَيْدٌ) مَعْطُوْفٌ على فاعِلِ فِعْلِ الأَمْرِ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ ، على أَنَّ فيهِ انْزِياحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ لجَذْبِ الانْتِباه إِلَيْهِ للتَّفَكُّرِ فيما يُنْبِئُ عَنْهُ مِنْ مَعْنًى غائبٍ ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيرُ : اثْبُتْ كما تَكُوْنُ وزَيْدٌ ، على أَنَّ (تَكُوْن) تامَّةٌ ، و(زَيْدٌ) مَعْطُوْفٌ على فاعِلِها الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ ، ولكِنَّهُ انزاحَ إِلى النَّصْبِ ، كما مَرَّ ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في : مَكانَكَ وزَيْداً منْ حَيْثُ الانْزِياحُ ، على أَنَّ مَعْنَى (مَكانَكَ) هُوَ : اثْبُتْ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَعُدُّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ في (مَكانَكَ)

في مَوْضِعِ نَصْبٍ[1] ، كما مَرَّ ، فيكُوْنُ (زَيْداً) مَعْطُوْفاً على مَوْضِعِ هذا الضَّمِيْرِ المُتَوَهَّمِ ، والقَولُ نَفْسُهُ لَوْ رَغِبْنا في أَنْ نَسِيْرَ في دَرْبِ تَوَهُّمِهِ مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ الضَّمِيْرِ في : كما أَنْتَ وزَيْداً ، على أَنَّ (زَيْداً) مَعْطُوْفٌ على مَوْضِعِ هذا الضَّمِيْرِ المُتَوَهَّمِ .

(٥) أَنَّ أَصْلَ ما سَمِعَهُ الأَزْهَرِيُّ المُتَوَهَّمَ : كما أَنْتَني :كما أَنْتَ انْتَظِرْنِيْ ، على الرَّغْمِ منْ أَنَّ المُرادَ كما يُفْهَمُ : انْتَظِرْني في مَكانكَ ، على أَنَّ المتُكَلِّمَ خَفَّفَ هذا التَّرْكِيْبَ لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِ بحَذْفِ (انْتَظِرْ) ، على أَنَّ (أَنْتَ) فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تامٍّ كما مَرَّ : انْتَظِرْنِيْ كما تَكُوْنُ ؛ لأَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ، وأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ مِنَ الجارِّ والمَجْرورِ حالٌ قُدِّمَتْ على عامِلِها لأَهَمِّيَّتِها ، أَوْ لأَنَّها تَحْمِلُ وَظِيْفَةَ بُؤْرَةِ المُقابَلَةِ ، أَوْ وَظِيْفَةَ المِحْوَرِ ، وهُما وَظِيْفَتانِ تَداوُلِيَّتانِ داخِلِيَّتانِ كما في النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ .

* * *

---

(١) انظر : الصبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٠٢/٣ .